جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تحديات بناء الدولة في ليبيا
2011 – 2015

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: أنظمة سياسية مقارنة وحوكمة

إعداد الطالب:
حمزة يوسف

إشراف الأستاذة:
أسماء بن لمخربش

اللجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
		رئيساً
أسماء بن لمخربش		مشرفاً ومقرراً
		مناقشاً

السنة الجامعية: 2015–2016

شكر وعرفان

الشكر والحمد لله الذي أنار لي درب العلم و المعرفة و أعانني في إعداد المذكرة.

وأتوجه بجزيل الشكر و الإمتنان إلى الأستاذة المشرفة أسماء بن لمخربش لقبولها

الإشراف على المذكرة ، والتدقيق في تصحيحها فقد كانت و بحق نعم الأستاذة المشرفة

و الموجهة و التي لم تبخل بنصائحها و إرشاداتها

والشكر موصول أيضا إلى الأساتذة الذين سأنال شرف مناقشتهم المذكرة

كما أشكر في هذا المقام كل الأساتذة الذين واكبوا مختلف أطوار دراستي .

الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي هذا العمل إلى:

من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات، إلى أغلى إنسان في هذا الوجود أمي الحبيبة

إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه أبى الكريم رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه

إلى جميع إخوتي و أخواتي

إلى من عمل معي بكد بغية إتمام هذا العمل، و أخص بالذكر وليد سليمان

إلى أصدقاء الدراسة وأخص بالذكر كل من سفيان مسالة، سامي شلواي، الصادق دكالي، يوسف زيتوني

إلى جميع الأساتذة و كل العاملين في قسم العلوم السياسية.

يوسف حمزة

مقدمة

ورثت دولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا العديد من المشاكل أهمها مشكلة بناء الدولة ومشكلة التنمية هذا إضافة إلى ما يتعلق بعدم وجود قواعد مرسخة لممارسة وانتقال السلطة وعدم وجود استقرار على مستوى المؤسسات السياسية الأمر الذي جعل الانقلابات العسكرية السمة المميزة للأنظمة السياسية في إفريقيا فضلا عن عدم سيطرة الدولة على العديد من الأقاليم بسبب الصراعات الداخلية ذات الطابع الإثني والقبلي و الجهوي ما دفع بعض الباحثين إلى حد التشكيك في إمكانية استخدام مصطلح الدولة في إفريقيا بسبب الأزمات التي تشهدها هذه الدول فقد ولد عجز بناء الدولة وفشلها في مواقع كثيرة من دول القارة تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية وعسكرية وبيئية فرضت نفسها وانعكست على الأمن والإستقرار الإجتماعي والسياسي لهاته الدول.

تمثل الحالة الليبية في هذا الإطار نموذجا لسؤال الدولة وتحديات إنشائها على غرار عدد من الدول الإفريقية والذي أعيد طرحه بشدة بعد الأحداث التي عرفتها ليبيا في إطار ما يعرف "بالحراك العربي "فبناء الدولة في ليبيا يعتبر من المطالب الأساسية التي يتفق المجتمع الليبي ككل حولها رغم اختلاف الأطياف السياسية ,العرقية و حتى العقائدية فيه، هذا المطلب ليس وليد ما يعرف بالربيع العربي فقط و إنما يتجاوز ذلك كون هاته المطالب بتغيير النظام وبناء دولة ديمقراطية كان موجودا منذ القدم أي قبل ثورة يناير 2011 نظرأ إلى استبدادية نظام حكم ألقذافي وقمعه للحريات وعدم مأسسة نظام الحكم وشخصنته في شخص القذافي ولعب هذا الأخير على العامل القبلي لضمان سيطرته على المجتمع وضمان بقائه في الحكم ما انعكس سلبا على استقرار المجتمع وبناء الدولة الليبية الحديثة.

1. أهمية الموضوع:

تبرز أهمية الموضوع العلمية والعملية في كون الدراسة تسعي للكشف عن أسباب اللاإستقرار في ليبيا والتي تحول دون ترسيخ معالم دولة المؤسسات وسيادة القانون، إضافة إلى معرفة المتغيرات المتحكمة في العملية الانتقالية في ليبيا ومحاولة رصدها إلى جانب كشف الإطار العام الذي يحكم الأطر التحليلية والنظرية للدراسة.

2. أسباب اختيار الموضوع:

اجتمعت جملة من الأسباب والحوافز التي دفعتنا للإهتمام بهذا الموضوع و تراوحت بين أسباب ذاتية و أخرى موضوعية كانت وراء اختيارنا لموضوع " تحديات بناء الدولة في ليبيا 2011-2015 و يكمن حصرها في الآتي:

- **الأسباب الموضوعية:**

- أهمية الموضوع في حد ذاته، إذ بات موضوع تشكيل وإعادة بناء الدولة في ليبيا من بين أهم المواضيع التي تحضي باهتمام متزايد من طرف الباحثين والسياسيين خاصة بعد أحداث الربيع العربي وتعرقل العملية الانتقالية وما يطرحه فشلها من تحديات داخلية وإقليمية
- الاهتمام الأكاديمي بحقل الدراسات المغاربية.

- **الأسباب الذاتية:**

الطبيعة الحيوية للموضوع نفسه والجدل الذي ترافق واختياري للموضوع خاصة في الفترة التي تعيشها ليبيا من تجاذبات داخلية وخارجية من جهة والجدل حول قدرة الحكومة الحالية على الإيفاء بالتزاماتها وتجنيب البلد من خطر الانهيار والحرب الأهلية وبالتالي كان أحد أهم الدوافع للوقوف عند مبررات الجدل و إخضاع فرضيات الموضوع للاختبار.

3. أهداف الموضوع:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نلخصها في ما يلي:

- معرفة أهم التحديات التي تقف في وجه تجسيد مشروع بناء الدولة في ليبيا.
- معرفة أبرز الآليات التي قام بها صناع القرار والتي ستساعد على الاستقرار السياسي في ليبيا.
- الكشف عن الآفاق و السيناريوهات المستقبلية و التي تخص موضوع بناء دولة وطنية في ليبيا.

4. الدراسات السابقة:

كون المعرفة العلمية تعتمد على التراكمية فان موضوع دراستنا سننطلق من دراسات سابقة حول الموضوع محل الدراسة فقد اهتمت العديد من الدراسات بموضوع بناء الدولة في ليبيا خاصة بعد "الثورة "والاطلاع على بعضها ممكننا من الإحاطة بجوانب عديدة من هذا الموضوع وخاصة النقاط المركزية التي يهتم بها الباحث ومن بين هذه الدراسات نذكر:

- دراسة **بول سالم و أماندا كادليك** تحت عنوان :**تحديات العملية الانتقالية في ليبيا** و التي صدرت عن مركز كارينغي للشرق الأوسط وهي فرع من مؤسسة كارينغي للسلام الدولي سنة 2012.
- **علاء الدين زردومي، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي**، رسالة ماجستير بجامعة محمد خيضر بسكرة، قسم العلوم السياسية ، 2013/2012

- دراسة **إبراهيم شرقية** بعنوان : **إعمار ليبيا و تحقيق الاستقرار** من خلال المصالحة الوطنية و الصادرة عن مركز بروكنجر الدوحة ,رقم 9 في سبتمبر 2013

5. حدود الدراسة:

أ- **الحدود المكانية:** يتركز اهتمام الدراسة على ليبيا كدولة عربية عرفت حراك شعبي و اضطرابات و لا استقرار سياسي.

ب-**الحدود الزمانية:** موضوع الدراسة محصور في الفترة ما بين 2011-2015

6. إشكالية الدراسة:

إن دراسة الموضوع تعني محاولة فهم وتتبع أهم الأسباب والمتغيرات المعيقة لعملية إعادة بناء الدولة في ليبيا والعوامل الداخلية والخارجية المتحكمة فيها و بناءا عليه فإشكالية الدراسة تكمن في تساؤل أساسي مؤداه :

- ما هي أهم التحديات التي تواجه عملية إعادة بناء الدولة في ليبيا؟

7. التساؤلات الفرعية:

- ما المقصود بمفهوم الدولة ؟
- ما هي أهم تحديات بناء الدولة في ليبيا؟
- ما هي آفاق و مستقبل الدولة الوطنية الليبية ؟

8. الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية السابقة تم صياغة الفرضيات التالية :

- الوصول إلى مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية الليبية يعتمد على مدى المرونة و القدرة على مواجهة التحديات المختلفة و التي تحول دون ذلك.
- مستقبل تحقيق بناء الدولة في ليبيا مرهون بمدى وجود رؤى استراتيجيات فعالة.

9. المقاربة المنهجية:

تحقيقا لهدف البحث وفي ضوء طبيعته وأهميته ومفاهيمه وفروضه وحدوده، وحتى نستطيع الإجابة عن أسئلة البحث والإلمام بكل جوانبه، وإختبار صحة الفرضيات المذكورة سابقا فقد تم توظيف المناهج التالية:

- **المنهج الوصفي:** الذي يقوم على أسلوب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن الظاهرة او موضوع محدد غبر فترات زمنية معلومة وذلك من اجل الحصول على نتائج عملية يتم تفسيرها بطريقة موضوعية تنسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة وقد ساعدنا هذا المنهج في عرض واقع الدولة الليبية ووصف كل ما يتعلق بها عبر مراحل تشكلها والأزمات التي مرت بها وأثرت على عملية بنائها
- **منهج دراسة حالة:** وهو منهج يتجه إلى جمع البيانات المتعلقة بأي وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما و يركز في الأساس على دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة بجميع المراحل التي مرت بها وهذا بغية الوصول الى قواعد يمكن تعميمها .

كما تمت الاستعانة **بالاقتراب النسقي:** وهو المقترب الذي ينظر للظواهر السياسية من خلال البنية التي تكونها و تحكمه، وأيضا تمت الاستعانة **بمقترب النخبة:** كمقترب مناسب للدراسة للتعرف على السلوك السياسي لصناع القرار ومختلف القوى الفاعلة في المسهد الليبي والقيم التي يتبنونها وتصوراتهم عن مستقبل الدولة الليبية.

10. التصميم الهيكلي للدراسة

لقد تم تقسيم الدراسة إلى فصلين :

تناول **الفصل الأول** الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة و تم التطرق في المبحث الأول إلى مفهوم الدولة "تعريف الدولة بالإضافة إلى خصائصها و أركان"، أما المبحث الثاني فقد تناول أهم النظريات المفسرة لنشأة الدولة "النظريات التقليدية، النظريات الحديثة وكذا الدولة في عصر العولمة".

أما **الفصل الثاني** فقد كان تحت عنوان أزمة الدولة في ليبيا والتحديات التي تواجهها وتمت دراسة تاريخية الدولة الليبية وظروف نشأتها في المبحث الأول و الذي درسنا فيه ليبيا في مرحلة الاستعمار وبعده ثم تطرقنا إلى دراسة مرحلة حكم القذافي، أما المبحث الثاني من هذا الفصل فقد تمت فيه دراسة سياقات ثورة 17 فيفري من بدايتها وسقوط نظام الجماهيرية أي نظام القذافي وصولا إلى المرحلة الانتقالية. المبحث الثالث كان تحت عنوان تحديات بناء الدولة و سيناريوهات المستقبل في ليبيا، تطرقنا فيه إلى عديد التحديات كالتحديات السياسية، الاقتصادية وغيرها بالإضافة إلى التطرق إلى السيناريوهات المستقبلية المتوقع حدوثها في ليبيا .

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

الدولة هي الذروة التي تتوج البنيان الاجتماعي وتكمن طبيعتها التي تتميز بها في سيادتها على جميع أشكال التجمعات الأخرى ،حيث تعتبر وسيلة لتنظيم وفرض المبادئ السلوكية التي ينبغي أن ينظم الأفراد حياتهم على أساسها فهي التي تصدر القوانين وتعاقب من لا ينفذ هاته القوانين أو يخرج عليها بقوة الإلزام، فالدولة معطى بديهي يطلب منا أن نقبله بلا نقاش كما نقبل حاجتنا إلى الأكل و النوم و اتكالنا على العائلة أو العشيرة.

وعليه سنعمل في هذا الفصل على محاولة تبيان و معرفة مفهوم الدولة في المبحث الأول من خلال التطرق إلى : تعريف الدولة ،أركان الدولة بالإضافة إلى التطرق لخصائص الدولة في المطلب الأخير من هذا المبحث.

أما المبحث الثاني من هذا الفصل فسنعمل فيه على دراسة النظريات المفسرة لنشأة الدولة ، انطلاقا من النظريات التقليدية ومن ثم مرورا بالنظريات الحديثة لنشأة الدولة وصولا إلى عنصر الدولة في عصر العولمة.

وهو ما سنتطرق إليه من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم الدولة

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لنشأة الدولة

المبحث الأول: مفهوم الدولة

لعل أول ما يلفت الانتباه عند القيام بدراسة موضوع أو ظاهرة ما، هو ذلك الكم الهائل من المفاهيم و المصطلحات التي تدور حوله، فالمفاهيم تعتبر عنصرا أساسيا في كافة البحوث وتحديدها يعتبر خطوة أساسية و ضرورية لفتح الطريق أمام فهم الظاهرة، ولهذا سيتم في هذا المبحث التطرق إلى متغيرات البحث بالدراسة المفاهيمية وسنعمل في هذا المبحث إلى التطرق لتعريف الدولة و كذا أركان الدولة بالإضافة إلى خصائص الدولة.

المطلب الأول: تعريف الدولة

شهد مصطلح الدولة اختلافا و جدلا عميقين بين الباحثين المنشغلين بحقل العلوم السياسية نظراً لارتباط مفهوم الدولة بمفاهيم فرعية كثيرة تجعله مفهوما مركبا يصعب ضبطه من جهة، وكذا تنوع وجهات النظر التي ينطلق منها الباحثين في دراستهم له من جهة أخرى، وعليه سنعمل في هذا المطلب إلى التطرق لتعريف الدولة بشيء من التفصيل وذلك سعيا منا لإزالة اللبس حول هذا المصطلح.

أولا: التعريف اللغوي:

- **في اللغة العربية** : في الاشتقاق اللغوي نجذ أن كلمة الدولة مشتقة من الفعل " دال " ، ومعنى " دال " هو التغيير من حال إلى حال، ودال الزمان دولة أي انقلب من حال إلى حال،دالت له الدولة أي صارت إليه، ويقال دالت لنا الدولة أي كانت لنا الغلبة، والدولة مصدر جمعها دول، وتعني ما يتداول فيكون مرة لهذا ومرة لذاك. فتطلق على الغلبة والسيطرة بالفتح، وعلى المال بالضم وقيل أنهما بمعنى واحد وكلتاهما تكون في المال و الحرب، والدهر دول أي لا ثبات فيه ولا قرار ، ونقول دالت الدولة لفلان أي انتصر و تغلب عليه.[1]

[1] حسن مصطفى البحري، **النظم السياسية**، دمشق: كلية الحقوق، (د.ت.ن)، ص4.

في القرآن الكريم وردت الآية الكريمة { إن يمسكم قرح فقد مسَّ القوم قرح مثله وتلك الأيام نداولها بين الناس } " آل عمران140 "، وعليه فإن مصطلح الدولة في اللغة العربية يدل على اضطراب الحال عدم الاستقرار.[1]

- **في اللغة الأجنبية :** اشتقت كلمة الدولة " state" من الكلمة اليونانية "status " و التي تعني الثبات و الاستقرار و الوقوف على وضع معين و غير متغير.[2]

ثانيا: التعريف الاصطلاحي :

يعرف **كار ديمالبيرج Carre DeMallebrerg** الدولة بأنها " مجموعة من الأفراد تستقر على إقليم معين تحت تنظيم خاص ، يعطي جماعة معينة فيه سلطة معينة تتمتع بالأمر و الإكراه ".

نرى بأن "**مالبيرج**" وفقا لهذا التعريف ركز على السلطة التي تكون في يد فئة معينة من الأفراد والتي يرى بأنها تكون مصحوبة كذلك بنوع من الإكراه.

أما الفرنسي **بارثملي barthelemy** فيعرف الدولة على أنها " مجتمع منظم يخضع لسلطة سياسية و يرتبط بإقليم معين ".

بارثلمي يرى من خلال هذا التعريف أن الدولة عبارة عن مجتمع أو تجمع من الأفراد يقطن إقليم معين و يخضع لسلطة سياسية ، بمعنى آخر هذا التعريف ركز على ثلاث عناصر مكونة للدولة و هي " المجتمع، الإقليم، وكذا السلطة السياسية ".[3]

---

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2] العمري بلوطي، "أثر المذاهب السياسية في تحديد وظيفة الدولة ومدى انعكاسها على الحقوق والحريات العامة"، **رسالة ماجستير** (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم الحقوق، 2006-2007)، ص 7.

[3] نعمان أحمد الخطيب، **الوجيز في النظم السياسية**، عمان: دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2011، ص 14.

فيما يرى الدكتور **مصطفى أبو زيد فهمي** أن الدولة هي " التشخيص القانوني لشعب ما، يعيش على إقليم معين وتقوم فيه سلطة ذات سيادة ".

ركز الدكتور مصطفى في هذا التعريف على صب الدولة و مفهومها في قالب قانوني بحت كما أكد على ضرورة وجود سلطة سياسية ذات سيادة.[1]

أما الدولة بمعناها الواسع فهي تجمع بشري مرتبط بإقليم محدد يسوده نظام اجتماعي و سياسي و قانوني موجه لمصلحته المشتركة ، تسهر على المحافظة على هذا التجمع سلطة مزودة بقدرات تمكنها من فرض النظام و معاقبة من يهدده بالقوة، ويتبين لنا من خلال هذا التعريف أن مصطلح الدولة ينطبق عندما تجتمع العناصر التالية: [2]

1. التجمع البشري.
2. إقليم يرتبط به التجمع البشري.
3. سلطة توجه المجتمع.
4. نظام اجتماعي و اقتصادي و سياسي و قانوني يتمسك التجمع بتحقيقه .

بناءا على ما تقدم يمكننا تقديم تعريف إجرائي للدولة على أنها: **عبارة عن مجموعة دائمة و مستقلة من الأفراد يملكون إقليما معينا و تربطهم رابطة سياسية مصدرها الاشتراك في الخضوع لسلطة مركزية أي بينهم فئة حاكمة و أخرى محكومة و يحق لها كشخص معنوي دون غيرها ، إستخدام القهر لتحقيق أغراضها.**[3]

---

[1] نفس المرجع، ص 15.

[2] سعاد الشرقاوي ، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، القاهرة : دار النهضة العربية ، 1998 ، ص 11.

[3] أحمد رشيد هظال وأخرون، **دراسات موجزة عن مفهوم الدولة و أنواعها وأنواع السلطات العامة**، القاهرة : مطبعة زانا، 2006 ، ص 8.

المطلب الثاني: أركان الدولة

رغم الخلاف الظاهر بين التعاريف المقدمة من قبل الفقهاء و السياسيين للدولة، فإن شبه إجماع يمكن أن ينعقد على أن هناك أركان رئيسية ثلاث، لابد من توافرها لإمكانية القول بوجود دولة هذه الأركان أو العناصر هي كالآتي :

1. الشعب.
2. الإقليم.
3. السلطة السياسية.

أولاً: الشعب

يتمثل الركن الأول لقيام الدولة في وجود الشعب، و الذي يتكون من جماعة السكان population والذين يتوافقون على العيش معا في ترابط و انسجام و بدونهم لا نستطيع القول بوجود الدولة، وإذا كان وجود الشعب يمثل المحور الرئيسي لقيام الدولة ، فإنه لا يشترط أن يبلغ عدده رقماً معيناً وثابتاً، فمن البديهي أن يختلف عدد أفراد الشعب من دولة إلى أخرى، وعلى أي حال فالأمر مرهون بالظروف الخاصة بكل دولة.[1]

من الملاحظ أن ضخامة عدد السكان في الدول الحديثة قد أصبح من مميزاتها ، على عكس ما كان عليه الحال من قلة عددهم في دولة المدينة القديمة ، فبينما كان السكان يعدون بالآلاف قديما فإن المليون أصبح هو الوحدة العددية لسكان الدول في الوقت الحاضر . بل هناك من الدول ما يعد سكانها بمئات الملايين كالصين و الهند و الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

[1] عبد الغني بسيوني عبد الله ، **النظم السياسية**، بيروت: الدار الجامعية للطباعة و النشر، 2000 ، ص 21.
[2] نفس المرجع، ص 22.

أ. **الشعب و السكان:** إذا كان الشعب في معناه العام ، يشير إلى مجموع الأفراد الذين يستقرون على إقليم دولة معينة وينتسبون إليها بالجنسية .و هم الذين يطلق عليهم إصطلاح رعايا أو مواطنين فإن لفظ السكان يتسع ليشمل كل من يقيم على أرض الدولة سواءًا كان مواطنا أو أجنبياً أي سواء كان يحمل جنسية ذلك البلد أو لا.[1]

ب. **الشعب و الأمة:** الشعب كما ذكرنا يعني مجموعة من الأفراد الذين يقيمون على اقليم الدولة و ينتمون إليها بجنسيتهم.[2]أما الأمة فيشترط فيها أن تتوفر على عناصر مشتركة موضوعية " كوحدة العرق ، اللغة ، الدين ..." و عناصر شخصية " كالانتساب إلى ماضٍ مشترك "، وعند توافر هذه العناصر في مجموعة بشرية واحدة يمكن اعتبارها أمة، و بغض النظر عن مدى صحة توافر بعض العناصر كالانحدار من أصل واحد فإن مجرد الاعتقاد بوجودها يلعب دوراً إيجابياً في انسجام أفراد المجموعة البشرية كما يكون حافزاً على تطورها. ونظراً لاستحالة اجتماع كل هذه العناصر في أمة واحدة فسيبقى الخلاف قائما حول العناصر الحاسمة في تكوين الأمة ، هذا الخلاف كون لنا العديد من الآراء حل ماهية العناصر الحاسمة في تكوين الأمة و نذكر منها:[3]

- **الرأي الأول:** ركز على أهمية الجنس كعامل رئيسي في تكوين الأمة ، حتى اعتبر أن الأمة ما هي إلا جماعة من البشر تنتمي إلى جنس واحد ، هذا الرأي ضعيف و السبب هو أن كثير من الأمم من أجناس متعددة كالولايات المتحدة الأمريكية و التي تكونت و تزداد يوماً بعد يوم من عناصر تنتمي إلى أجناس مختلفة.
- **الرأي الثاني:** أصحاب هذا الرأي ركزوا على العامل الديني و الذي لعب دوراً هاما على مر العصور لكن هذا العامل متذبذب حيث يقوى في فترة تاريخية معينة و يضعف في أخرى.

---

[1] نعمان أحمد الخطيب، مرجع سابق، ص 18.

[2] نفس المرجع، ص 19.

[3] حسني بوديار، **الوجيز في القانون الدستوري**، عنابة: دار العلوم للنشر و التوزيع، 2003، ص 39.

- **<u>الرأي الثالث</u>:** عامل اللغة و التاريخ هما الأقوى من بين كل العوامل في صنع الأمة فتاريخها كما يقول الدكتور " **مصطفى أبو زيد فهمي** " هو صانع ضميرها و لغتها هي صانعة فكرها، فإذا إجتمع لجماعة معينة وحدة الضمير و وحدة الفكر كانت هذه الجماعة أمة واحدة.[1]

ت. المدلول الإجتماعي و المدلول السياسي للشعب: لتعبير الشعب مدلولان، مدلول اجتماعي و آخر سياسي، يقصد بالمدلول الاجتماعي للشعب مجموع الأفراد المقيمين على أرض الدولة و المتمتعين بجنسيتها و هؤلاء الأفراد يطلق عليهم مواطني الدولة أو رعاياها، وعلى هذا النحو يشمل الشعب تبعا لهذا المدلول كل من يتمتع بجنسية الدولة رجال و نساء ،كهولاً وأطفالاً ، العقلاء منهم و المجانين وكذلك المتمتعين بالحقوق السياسية و المحرومين منها.

ويقصد بالمدلول السياسي للشعب مجموع الأفراد المتمتعين بالحقوق السياسية ويحق لهم مباشرتها و بذلك نجد أن المدلول السياسي للشعب أضيق نطاقا من مدلوله الاجتماعي، إذ هو طبقا لمدلوله السياسي لا يضم سوى من لهم الحق في مباشرة الحقوق السياسية أي بصورة أوضح جمهور الناخبين المدرجة أسماؤهم في جداول الانتخاب، وتبعا لذلك يخرج من مدلول الشعب السياسي الأطفال و المحرومين من أداء الحقوق السياسية بسبب يتعلق بالناحية التأديبية كمرتكبي الجرائم.[2]

وإذا كان الغالب أن المدلول السياسي للشعب أضيق مدى من المدلول الاجتماعي له ، فإن الأمر على أي حال يتوقف على النظام الدستوري ومدى أخذه بنظام الاقتراع العام أو نظام الاقتراع المقيد في الانتخابات، فإذا كان النظام الدستوري يأخذ بمبدأ الاقتراع العام الذي لا يشترط في الناخب شرط التعليم أو شرط النصاب المالي، و يكتفي بالنص على تطلّب بعض الشروط أو الضوابط التنظيمية كشرط الجنسية أو السن أو الجنس ، إقترب المدلول السياسي من المدلول الاجتماعي له.

---

[1] نعمان أحمد الخطيب، مرجع سابق، ص 21.

[2] إبراهيم عبد العزيز شيحا، **النظم السياسية: الدول و الحكومات**، الإسكندرية: منشأة المعارف للتوزيع، 2006، ص ص 19-20.

أما إذا كان النظام الدستوري يأخذ بمبدأ الإقتراع المقيد – لا الإقتراع العام – و الذي يشترط في الناخب توافر قسط من المال أو قسط من التعليم أو الانتماء إلى طبقة من طبقات المجتمع ، ضاق المدلول السياسي للشعب عن المدلول الاجتماعي.[1]

ثانياً: الإقليم

لا يكفي وجود مجموعة مترابطة من الناس لقيام دولة معينة، إذ لابد من وجود بقعة محددة من الأرض يستقرون عليها ويمارسون نشاطهم فوقها بشكل دائم حتى يمكن أن تتكون تلك الدولة، وهذا ما يطلق عليه إقليم الدولة le territoire de d'état، ولذلك لا توجد دولة – كقاعدة عامة – بدون أن يكون لها إقليم محدد المعالم يستوطنه شعب الدولة على سبيل الدوام، **و**يتحدد إقليم الدولة بحدود طبيعية، فكلما كانت حدود إقليم الدولة محصنة بمعالم طبيعية راسخة كالبحار أو الجبال فإن ذلك هذا يؤدي إلى الحفاظ على سلامة أراضيها ضد الغزو الأجنبي من جهة، ويحول دون وقوع خلافات بينها و بين جيرانها على رسم هذه الحدود من جهة أخرى، ويتضح لنا مما سبق أن إقليم الدولة لا يقتصر على الإقليم الأرضي بل يمتد إلى الإقليم المائي و الإقليم الجوي.[2]

ولهذا سنتعرض لدراسة الإقليم من خلال ثلاث نواحي وهي كالتالي:

أ. **الإقليم الأرضي:** يقصد به المساحة التي تبسط عليها الدولة سلطانها بما يتضمنه ذلك من سهول ووديان و هضاب وجبال و التي تفصلها عن أقاليم الدول الأخرى المجاورة، ولا يشترط في إقليم الدولة أن يكون متصلاً في أجزائه، إذ قد يكون منفصل الأجزاء في بعض الأحوال كالدول التي تتكون من عدة جزر، أو يدخل مساحتها الإقليمية بعض الجزر مثل : اندونيسيا، اليابان، المملكة المتحدة.

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2] عبد الغني بسيوني عبد الله، مرجع السابق، ص ص 27-28.

ليس شرطاً أن يبلغ إقليم الدولة الأرضي مساحة معينة فقد يكون إقليما واسعاً مترامي الأطراف كما قد يكون إقليما ضيقاً محدود المساحة لأنّ ذلك لا يؤثر على شخصية الدولة القانونية، وإنما انكماش المساحة الأرضية لإقليم الدولة سيؤدي بالضرورة إلى تضاؤل أهمية هذه الدول وضعف مكانتها بين الدول، بالمقابل كلما كانت مساحة إقليم الدولة كبيرة كلما كان ذلك عوناً وعاملاً مهماً لتقدمها ورقِيّها واحتلالها مكانة مرموقة بين الدول.[1]

ب. **الإقليم المائي (المياه الإقليمية):** تطلق على الجزء من البحر المجاور لشواطئ الدولة ، ولقد ثار خلاف حول تحديد امتداد المياه الإقليمية فقد قيل في السابق أن سيادة الدولة يجب أن تمتد في البحر إلى نقطة ، والتي تستطيع الدول حمايتها وكان مداها آنذاك 3 أميال بحرية* طبقتها الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1793 بمناسبة الحرب بين فرنسا و بريطانيا.[2]

ت. **الإقليم الجوي** :ويقصد به الطبقة الجوية التي تعلو إقليم الدولة الأرضي وكذا مياهها الإقليمية ، وقد بدأت تظهر أهمية المجال الجوي خلال الحرب العالمية الأولى، واقتنعت كل الدول بحق كل دولة ممارسة السيادة كاملة على هذه الطبقة ، وأظهر التطور التكنولوجي للدولة الحاجة إلى ضرورة تحديد المجال الجوي لكن دون جدوى و أصبح الرأي السائد الآن هو أن الجو ينقسم إلى قسمين الطبقة التي تعلو الإقليم مباشرة وهي تخضع للسيادة الكاملة للدولة ولكن مداها غير محدد ، وفي هذه الطبقة الطيران لا يتم إلاّ بموافقة الدولة المعنية ، أما الطبقة الخارجية " الفضاء " فهي تخضع لنظام قانوني خاص و هي حرة .[3]

---

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة.

* **الميل البحري**:هو وحدة القياس المستخدمة في قياس المياه الإقليمية، و يساوي الميل البحري 1852 متر.

[2] حسني بودیار، مرجع سابق، ص 42.

[3] نفس المرجع، ص 43.

ثالثاً: السلطة السياسية

أ. **تعريف السلطة السياسية:** سنعمل على تبيان تعريفين للسلطة السياسية و هما:

1. هي قوة إرادة تتجلى لدى الذين يتولون عملية حكم جماعة من البشر فتتيح لهم فرض أنفسهم بفضل التأثير المزدوج للقوة.
2. هي قدرة التصرف الحر، الذي تباشره فئة من الأشخاص بحكم سموها، أي حكم الناس عن طريق خلق النظام و القانون.

ب. **ضرورة السلطة:** إن السلطة هي ظاهرة ملازمة لكافة المجتمعات البشرية حتى الفوضوية منها، فهي تظهر في المجتمعات السياسية من أجل المحافظة على الوجود الجماعي و حماية سكان المجتمع و الدفاع عنه ، و الدليل على ضرورة السلطة أنه كلما ضعفت و فقدت مصداقيتها نشأت مكانها سلطة أخرى، السلطة السياسية هي المعيار المميز للدولة عن غيرها من الجماعات السياسية التي لم تصل بعد إلى مستوى الدولة كالقبيلة و العشيرة ، كما أنها تميز الدولة عن غيرها من الوحدات الأخرى.[1]

ت. **مميزات السلطة السياسية:** تتمثل أهم مميزات السلطة في النقاط التالية:[2]

- ✓ السلطة السياسية في الدول سلطة عامة لأنها ذات اختصاص عام compétence générale يتضمن كل نواحي النشاط البشري.
- ✓ السلطة السياسية سلطة عليا أي أنها تسمو على جميع السلطات الأخرى ويخضع لها جميع أفراد الشعب فهي أساس التنظيم السياسي في الدولة.
- ✓ تحتكر السلطة السياسية القوة العسكرية والتي تجعلها قوة قاهرة puissance dominant تسيطر على أرجاء الدولة ولا تسمح بوجود أي تنظيمات عسكرية أخرى.

[1] نفس المرجع، ص 44.

[2] عبد الغني بسيوني عبد الله، **مرجع سابق**، ص 35.

- ✓ تتميز السلطة السياسية في الدول بإنفرادها بوضع القوانين الوضعية اللازمة لتحقيق المصلحة العامة وتكفل تنفيذ هذه القوانين بواسطة القوة العسكرية التي تأمر بها ، وتتولى توقيع الجزاء الذي يترتب عن مخالفة القوانين السارية.

المطلب الثالث: خصائص الدولة

تختلف خصائص الدولة بإختلاف موقعها الجغرافي وتاريخيتها وكذا نوع النظام السائد فيها ، غير أن هناك شبه إتفاق حول ضرورة وجود خصائص من الواجب توفرها في أي دولة و هاته الخصائص سنعمل على التطرق إليها في هذا المطلب بشيء من التفصيل وهي كالآتي:

أولاً: السيادة la souverainette

تتمتع الدولة بالسيادة وتستأثر بها، ومعنى تمتعها بهذه الصفة، أن تكون لها الكلمة العليا لا يعلوها سلطة وهيئة أخرى ، وبالتالي فهي تسمو على الجميع و تفرض نفسها عليهم بإعتبارها سلطة آمرة ، لذلك فسيادة الدولة تعني ببساطة أنها منبع السلطات الأخرى ، فهي أصلية و لصيقة بالدولة وصفة هامة للسلطة السياسية فيها وهي التي تميزها عن غيرها من الجماعات السياسية الأخرى.[1]

أ. **أنواع السيادة:** تمتع الدولة بالسيادة يعني تمتعها بالقوة بمعناها السياسي وتكون على نوعين: [2]

1. **سيادة داخلية:** ونعني بها القوة و السلطة التي تمتلكها الدولة على رعاياها والهيئات التي تقع ضمن حدودها الجغرافية ، فيقال أن للدولة السيادة الداخلية متى ما إمتلكت القوة في إصدار الأوامر و التوجيهات الملزمة لأفرادها.

[1] مصطفى أبو زيد فهمي، **مبادئ الأنظمة السياسية**، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1971، ص 72.

[2] أحمد رشيد هظال وآخرون، مرجع سابق ، ص 13.

2. **سيادة خارجية:** وتعني إستقلال الدولة في إرادتها عن إرادات باقي الدول ، فحيثما تمكنت الدولة من إتخاذ قراراتها الخارجية دونما تبعية أو رقابة من أي وحدة سياسية أخرى أمكن القول أن للدولة سيادة خارجية.

ب. **جدلية السيادة:** تتميز فكرة السيادة بأنها فكرة معقدة، فهي معقدة بمعنى أنه يمكن مواجهتها من زاوية أن سيادة الدولة هي عبارة عن فكرتين هما:[1]

1. **سيادة الدولة فكرة سياسية:** أول من استخلص المفهوم السياسي لسيادة الدولة هو " جون بودان " في مؤلفه six livres de république والذي نشره في سنة 1576، وقد صور السيادة على أنها تعني الاستقلال المطلق، وتؤكد الفكرة السياسية لسيادة الدولة على أن الدولة متحررة من الخضوع لأي سلطة أخرى ، وكانت هذه الفكرة انعكاسا للآراء السائدة في فترة ظهورها ، ففي القرن السادس عشر وفي فرنسا الدولة الملكية كان يراد بها تأكيد سمو الملك على الإقطاعيين ، واستقلاله عن سلطة البابا وعن الإمبراطورية الجرمانية.

ولكن السيادة بمعنى الاستقلال معيبة لأنها تتسم بالإطلاق والسلبية ، كما أنها لا تعطي تفاصيل عن مضمون السلطة صاحبة السيادة في الدولة .

2. **سيادة الدولة فكرة قانونية:** تتضمن هذه الفكرة القانونية لسيادة الدولة قبول أن تكون السيادة هي ملك لسلطات الحكومة la souveraineté et la propriété de pouvoir de gouvernement فبالنسبة للحكومة أي الدولة من الضروري ممارسة سلطات و حقوق مثل: حق التشريع و إصدار اللوائح، إصدار النقود، الرقابة على الجيش... إلخ و أهم ما يميزها هو تصرفها في هذه السلطات الأساسية.

[1] سعاد الشرقاوي، مرجع سابق، ص 65.

إن هذه الفكرة تستمد أصولها التاريخية من نفس الأصول لنظرية أو فكرة السيادة السياسية، ولكنها تتميز عنها بأنها تشح مضمون السيادة كما أنها نسبية ولا تتسم بأنها مطلقة، فهي تجعلنا نفهم أن السيادة تتجزأ و أن حقوق السلطة العامة يمكن توزيعها على عدة هيئات، و على هذا الأساس فإنها تفسر لنا لماذا يعترف القانون الدولي بدول ذات سيادة كاملة و بدول ناقصة السيادة مثل: الدول التي تكون تحت الحماية.[1]

ت. صاحب السيادة: أثارت فكرة صاحب السيادة في الدولة جدلا وخلافا واسعا بين المفكرين، وقد ترتب على هذا الخلاف والجدل أن ظهرت نظريتان الأولى نظرية سيادة الأمة، والأخرى نظرية سيادة الشعب حاولت كل منهما إسناد السلطة السياسية أو السيادة إلى صاحب معين.

1. **نظرية سيادة الأمة:** مقتضى النظرية المقول بها –نظرية سيادة الأمة– أن السيادة تكون للأمة باعتبارها وحدة مجردة مستقلة عن سائر الأفراد المكونين لها، فالسيادة لا تكون لفرد من الأفراد أو لجماعة من الجماعات حيث لا يعتبر أي منهم صاحبا أو مالكا لجزء منها، فالسيادة تنسب فقط للشخص الجماعي الذي يتألف من مجموع الأفراد ومن ثم فلا يتصور ألا يكون لها صاحب واحد إلا وهو الأمة، وعلى هذا الأساس قيل أن السيادة تكون وحدة واحدة غير قابلة للتجزئة أو للتنازل عنها أو للتملك، فهي تكون مملوكة للأمة دون سواها، وقد ظهر تبني مبدأ سيادة الأمة في وثيقة إعلان حقوق الإنسان والمواطن التي أقرتها الجمعية الوطنية عام 1789، والتي تنص على أن «الأمة هي مصدر كل سيادة ولا يجوز لأي فرد أو هيئة ممارسة السلطة إلا على اعتبار أنها صادرة منها».[2]

2. **نظرية سيادة الشعب:** إذا كان مبدأ سيادة الأمة يقر بالسيادة في الدولة لمجموع الأفراد باعتبار هذا المجموع وحدة واحدة مجردة ومستقلة عن الأفراد المكونين له، فإن مبدأ سيادة الشعب يقر بالسيادة لمجموع أيضا، ولكن ليس باعتباره وحدة مستقلة عن الأفراد المكونين له كما يقضي مبدأ

[1] نفس المرجع، ص 66.

[2] إبراهيم عبد العزيز شيحا، مرجع سابق، ص ص 32–35.

سيادة الأمة، وإنما باعتبار أن المجموع يتكون من عدد الأفراد، ومن ثم تكون السيادة لكل فرد فيه، وعلى هذا النحو لكون السيادة –تبعا لمبدأ سيادة الشعب– مجزأة على أفراد الجماعة بحيث يملك كل فرد منها جزء من السيادة، بما أن السيادة وتبعا لها ته النظرية تكون للشعب أو بمعنى أدق لأفراده وبحكم تطرقنا لركن الشعب ومدلوليه المدلول الاجتماعي أو الشعب كحقيقة اجتماعية ويقصد به مجموع الأفراد المتمتعين بجنسية الدولة أو المدلول السياسي أو الشعب كحقيقة سياسية ويقصد به مجموع الأفراد الذين يتمتعون بالحقوق السياسية أي جمهور الناخبين فإنه ومما لاشك فيه أن الشعب بمدلوله السياسي هو من يكون صاحب السيادة في الدولة.[1]

ث. مضمون السيادة: يتجسد مضمون السيادة في:

1. **المضمون السلبي:** يتمثل في أن سيادة الدولة لا تخضع لسلطة أخرى في الداخل، وعدم تبعيتها لأية دولة أجنبية وامتناعها عن القيام بأي عمل يمس استقلال دولة من الدول.
2. **المضمون الإيجابي:** ويتمثل في تمتع الدولة بالسلطة التي تعلو على الجميع في الداخل، والتي بمقتضاها تقوم بوضع دستورها، وسن قوانينها وتحديد نظام حكمها، وتنظيم إدارتها، وغير ذلك من شؤون الدولة الداخلية، وفي المجال الدولي ينعكس مضمون السيادة الإيجابي في قيام الدولة بإبرام المعاهدات، وتوقيع الاتفاقيات والانضمام إلى المواثيق والإعلانات الدولية والوفاء بالتزاماتها وتعهداتها للدول الأخرى.[2]

ثانيا: الشخصية المعنوية la personne morale

1. **مفهوم الشخصية المعنوية:** يذهب أغلب الفقهاء إلى الاعتراف للدولة بالشخصية القانونية، التي تؤهلها لاكتساب الحقوق، وتحمل الالتزامات، شأنها في ذلك شأن الأفراد الطبيعيين المكونين لها، وإن ظلت مستقلة عنهم، لذلك توصف بالشخصية المعنوية، فالشخص المعنوي عبارة عن شخص

[1] نفس المرجع، ص ص 35–38.

[2] عبد الغاني بسيوني عبد الله، مرجع سابق، ص44.

قانوني، متميز عن الأشخاص الآدميين الذين يدخلون في تكوينه، والقادر على اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات، هذه الحقوق والالتزامات لصيقة بالشخص المعنوي ومتميزة عن حقوق والتزامات الأفراد الطبيعيين المكونين له وهم الشعب.[1]

ولقد أتى اعتراف الفقه القانوني بالشخصية المعنوية، من خلال إدراك حاجة الأفراد إلى توحيد الجهود الجماعية من ناحية، وضمان العمل واستمرارية النتيجة الإيجابية لتضافر جهود الجماعة رغم فناء الأفراد من ناحية أخرى، ولقد كانت الدولة أعلى وأرقى التجمعات التي استطاعت تجسيد هذا الهدف، بذلك يعرف بعض الفقه الدولة بأنها تشخيص قانوني للأمة، ويترتب على الاعتراف للدولة بالشخصية القانونية إضافة إلى القدرة على التمتع بالحقوق وتحمل الالتزامات، الفصل بين السلطة ومن يمارسها (الحاكم)، فالاعتراف للدولة بالشخصية المعنوية يعني في مجمله كما ذكرنا، وحدة الدولة واستقلاليتها. هذه الاستقلالية ليست فقط عن الأفراد المحكومين، بل أيضا الحكام وبالتالي زوال فكرة شخصية السلطة، وظهور السلطة المجردة النظامية.[2]

2. **طبيعة شخصية الدولة:** هناك إجماع من الفقهاء على ضرورة الاعتراف بالشخصية المعنوية والقانونية للدولة ولكن الفقهاء يختلفون عند بحث: هل شخصية الدولة حيلة قانونية أم مجرد إقرار لظاهرة طبيعية؟. ولعل أهمية الإجابة عن هذا السؤال تبرز عند معرفة النتائج التي تترتب على تبني أي من وجهتي النظر، فالقول بأن شخصية الدولة هي حيلة من القوانين يؤدي إلى الحد من فكرة شخصية الدول وحصرها في أضيق الحدود، أما القول بأن شخصية الدولة هي وسيلة اعتراف بها القانونيين كظاهرة طبيعية فيؤدي إلى قبول التوسع في شخصية الدولة واعتبارها مبدأ لتنظيم الدولة،

[1] نعمان أحمد الخطيب، مرجع سابق، ص30.

[2] نفس المرجع، ص 31.

ويميل الفقه المعاصر إلى اعتبار شخصية الدولة إقرارا لظاهرة طبيعية وإلى اعتبار شخصية الدولة حقيقة وليست مجرد حيلة قانونية.[1]

3. **نتائج الشخصية المعنوية:** تتمثل أهم هذه النتائج التي تترتب عن الشخصية المعنوية فيما يلي:[2]

- تعتبر الدولة وحدة قانونية مستقلة ومتميزة عن الأفراد المكونين لها، سواء كانوا حكاما أو محكومين. وبالتالي فالسلطة التي يتناولها الحكام نيابة عن أفراد الشعب، تتم بإسم الجماعة ولمصلحتها وليس للمصلحة الخاصة للحكام أو المحكومين.
- إن المعاهدات والاتفاقيات التي أبرمتها الدولة، تبقى نافدة مهما تغير شكل الدولة، أو نظام الحكم فيها.
- لا يترتب على تغيير شكل الدولة أو نظام الحكم فيها أو القائمين عليها، تغيير القوانين، أو تعطيل نفادها، وإنما تبقى التشريعات سارية ما لم تلغى أو تعدل.
- إن الالتزامات المالية التي تترتب على الدولة تظل قائمة واجبة النفاذ وذلك بصرف النظر عن أية تغيير قد يلحق بشكلها أو نظام الحكم فيها أو أشخاص.

[1] سعاد الشرقاوي، مرجع سابق، ص64.

[2] محسن خليل، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، ط2، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1971، ص43.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لنشأة الدولة

النظرية هي بناء فكري تأملي ترتبط فيها النتائج بالمبادئ أو المقدمات وتستعمل كلمة النظرية للدلالة على ماهو نقيض للمعرفة السطحية أو العامة حول ظاهرة معينة وتأصيلاً لموضوع الدراسة كان لزاماً التوقف عند أهم النظريات المفسرة لأصل نشأة الدولة التي يمكن أن نمايز بينها وفق ثلاث مجموعات، المجموعة الأولى تتمثل في النظريات التقليدية، المجموعة الثانية النظريات الحديثة أما الثالثة فتخص الدولة في عصر العولمة .

المطلب الأول: النظريات التقليدية

يمكن فهم تعدد محاولات تداخل الدولة و نشأتها بتعدد التفسيرات تطور وظائف الدولة، ومع مرور الزمن أخذت هذه المحاولات إتجاهات نظرية تقليدية مختلفة سنعمل إلى التطرق لها في هذا المطلب وهي:

أولا: النظريات الثيوقراطية (نظريات المصدر الإلهي للسلطة)

أ. **نظرية الطبيعة الإلهية للحاكم:** تقوم هذه النظرية في الأساس على أن الحاكم يكون من طبيعة إلهية، فهو لم يكن مختارا من قبل الإله بل هو الإله نفسه، وقد قامت المدنيات القديمة عموما، في مصر وفارس والهند والصين، على أساس هذه النظرية، كان فراعنة مصر وملوك الشرق الأوسط وأباطرة الفرس وملوك الهند والصين ينظر إليهم باعتبارهم آلهة، وقد وجدت الفكرة كذلك عند الرومان الذين كانوا يقدسون الإمبراطور ويعدونه إلها، بل وظلت هذه الفكرة موجودة في العصور الحديثة عند اليابانيين حتى سنة 1947.[1]

[1] حسن مصطفى البحري، مرجع سابق، ص 12.

وترتب على هذا التكييف الإلهي لطبيعة الحاكم أن الملوك أي الآلهة كان لهم سلطان مطلق، وكانت أوامرهم لا مرد لها، إذ لا يجوز للبشر أن يناقشوا الآلهة أو أن ينظروا إلى تصرفاتهم بنظرة إنتقادية لأنهم فوق كل مناقشة ونقد بشري.[1]

ب. **نظرية الحق الإلهي المباشر (التفويض الإلهي):** لا ترى هذه النظرية مثل النظرية السابقة لها –أن الحاكم يعد إله أو من طبيعة إلهية، وإنما الحاكم هو إنسان من البشر يصطفيه الله ويودعه السلطة، فالحاكم يستمد سلطته من العناية الإلهية وحدها دون أن يتدخل أحد من البشر في اختياره، فهو يختار من قبل الإله بطريق مباشر.

على هذا النحو إذا كانت النظريتان تختلفان في طبيعة الحاكم، فهو في الأولى الإله ذاته، وهو في الثانية بشر ولكنه اختير من قبل الإله، إلا أن النظريتان تتفقان في إعطاء الحاكم سلطات مطلقة غير مقيدة إذ لا يجوز محاسبته من قبل المحكومين عن أفعاله وأخطائه .

ج. **نظرية الحق الإلهي غير المباشر:** ظهرت هذه النظرية للحد من غلو النظرية السابقة وما أدت إليه من استبداد، وتحمل في أن الآلهة لا تختار الحاكم بطريقة مباشرة، وأن السلطة وإن كان مصدرها الإله،[2] إلا أن الحاكم ما كان ليعتبر حاكما شرعيا إلا بعد أن كانت الكنيسة تقوم له ببعض الطقوس المعينة التي تنبأ عن رضاها عنه، والحاكم يظل حاكما شرعيا مادامت الكنيسة راضية عنه وما دام يقود رعيته وفقا لقواعد المسيحية كما تقرها الكنيسة بطبيعة الحال. وفي ظل هذا التكييف الجديد لم يعد الحاكم مطلق السلطان كما كان من قبل ولم يعد حسابه مؤجلا تأجيلا كاملا إلى دار الآخرة، وإنما أصبح من المتصور مساءلته من قبل الكنيسة عن مدى إتباعه للتعاليم المسيحية باعتباره مندوبا

[1] نفس المرجع، ص 13.

[2] أبراهيم عبد العزيز شيحا، مرجع سابق، ص ص 79– 80.

منها لمباشرة السلطة في إطار تلك التعاليم، وقد ظلت هذه النظرية سائدة حتى بداية عصر النهضة في أوروبا.[1]

- **النقد الموجه للنظرية الثيوقراطية:** وجهت عدة إنتقادات للنظرية الثيوقراطية نجد من بينها ما يلي:[2]

- نظرية الحق الإلهي لا يمكن إعطائها طابع ديني كون حقيقة التفويض الإلهي ليست مذكورة في أي ديانة سماوية.
- هذه النظرية لا تغدوا إلا أن تكون حيلة من قبل الحكام بالتواطؤ مع بعض رجال الدين لتبرير الحكام لإستبدادهم وكذا تفاديا لقيام أي ثورة ضدهم وكذا ضمان استمرارهم في الحكم.

ثانيا: نظرية القوة

هذه النظرية تفسر الدولة وترتكز بمجملها على فكرة أساسية وهي أن السلطة السياسية تعبر وقبل كل شيء، عن ظاهرة قوة وإكراه وتكون دائما في حوزة من يستطيع فرض سيطرته على الآخرين، فجوهر الدولة يكمن في الإكراه والذي يظهر بأشكال مختلفة، وقد شدد الاجتماع و الأنثروبولوجيا السياسية على هذه الفكرة أي سلطة القهر والإلزام، التي هي أساس نشوء المجتمعات القديمة والحديثة على السواء، وفي الحقيقة لا توجد مجتمعات بدون سلطة لأن حل الصراعات التي تقوم داخلها "المجتمعات"، يتطلب سلطة قادرة على فرض النظام وإجبار الناس على إطاعتها.[3]

وبالحديث عن الهيئة الحاكمة والطبقة المحكومة في هاته النظرية نجد بأن الإختلاف يكمن في من يملك القوة، فمن يملكها تصبح له الغلبة، وبالحديث عن القوة نجد أن مظهرها بالنسبة للمفكرين أو الكتاب القدامى

[1] حسن مصطفى البحري، مرجع سابق، ص17.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] محمد نصر مهنا، **الدولة والنظم السياسية المقارنة**، الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر، 2011، ص35.

يتمثل في القوة المادية كالانتصار في الحرب، أما بالنسبة للكتاب المحدثين فلها مدلول أوسع من المدلول السابق، إذ يمكن علاوة على مظهرها المادي أن تتمثل في القوة الفكرية أو الاقتصادية أو السياسية.[1]

- **نقد نظرية القوة:** من بين الإنتقادات الموجهة لأصحاب هذه النظرية نجد ما يلي:[2]

- أنه إذا اصح قيام أغلب الدول على القوة والغلبة على امتداد مسيرة التاريخ فإنه ينذر أن تستمر أي دولة وتدوم على هذا الأساس وحده دون أن يلقى رضا وقبول الجماعة حتى وإن كان رضا سلبيا يقوم في حدوده الدنيا على الخضوع لسلطة الدولة دون مقاومة أو احتجاج.
- كما أنه من غير المنطقي أن تستمر أي سلطة وان تحقق لنفسها الاستقرار والدوام استنادا إلى القوة وحدها ذلك أن الجماعة التي تستند إلى القوة وحدها تفقد مقومات القانونية معا.

ثالثا: نظرية التطور العائلي (تطور الأسرة)

يتلخص مضمون هذه النظرية في أن أصل الدولة يعود إلى الأسرة، وأن الأسرة هي الصورة المصغرة للدولة، إذ نمت الأسرة وأصبحت عائلة، ثم تجمعت العائلات وكونت القبيلة، ومع تكاثر وازدياد عدد أفرادها انقسمت إلى عشائر، وبمرور الزمن أخذت هذه العشائر في النمو والازدياد، وانتشرت فوق بقعة معينة من الأرض لتكون المدن السياسية التي تحولت فيما بعد إلى دول، وقد تستقر العشائر فوق إقليم معين لتكون الدولة مباشرة، دون المرور بمرحلة المدن السياسية، ويرجع أصل سلطة الحكم في الدولة إلى سلطة رب الأسرة، التي انتقلت إلى رئيس القبيلة، ثم إلى رؤساء العشائر المختلفة التي تفرعت عن القبيلة، ولذلك يطلق على هذه النظرية اسم نظرية "**السلطة الأبوية**".[3]

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] عبد الغني بسيوني عبد الله، مرجع سابق، ص 65.

- **النقد الموجه للنظرية:** من بين أهم الإنتقادات الموجهة لهذه النظرية ما يلي:[1]

- أثبت علماء الاجتماع أن الأسرة لم تكن الخلية الاجتماعية الأولى، وذلك لأن غريزة الاجتماع والتكاثف ضد مخاطر الطبيعة هي التي دعت الأفراد إلى التجمع ولم تظهر الرابطة الأسرية إلا في وقت لاحق.
- لقد قيل أنه من الخطأ القول بأن كل دولة قد مرت بالمراحل التي يبينها أنصار هذه النظرية، لأن التاريخ لا يؤيد هذه المسيرة المثالية، وأكبر دليل على ذلك أسلوب نشأة الولايات المتحدة الأمريكية.
- النظرية هو محاولة لتفسير علاقة السلطة بالدولة بناءا على علاقة رب الأسرة بأسرته، حيث أن هذه الأخيرة تتميز بالشخصية وتفنى بوفاة رب الأسرة، أما السلطة فهي مجردة عن من يمارسها وهو الحاكم والتي لا تنتهي بزواله، فهي دائمة ومنفصلة عنه.

المطلب الثاني: النظرية الحديثة

في هذا المطلب سنعمل فيه على دراسة النظريات الحديثة المفسرة لنشأة الدولة وذلك من خلال دراستنا لنظريتين "النظرية العقدية" و"النظرية الماركسية" وسنعمل على إبراز النقد الموجه لكل نظرية.

أولا: النظرية العقدية (نظريات العقد الاجتماعي)

ظهرت فكرة العقد الاجتماعي كأساس لنشأة الدولة منذ فترة زمنية بعيدة، حيث استخدمها الكثير من رجال الفكر والدين كوسيلة لدعم آرائهم واتجاهاتهم السياسية في تأييد أو محاربة السلطان المطلق للحكام، حيث أن فكرة العقد الاجتماعي وبما تتضمنه من مفاهيم سياسية قد ساهم في إبرازها وصياغتها كل من "**هوبز**"، "**لوك**"، و"**روسو**"، واتفق هؤلاء الفلاسفة على إرجاع نشأة الدولة إلى فكرة أن الفرد أو الأفراد قد انتقلوا

[1] نعمان أحمد الخطيب، مرجع سابق، ص 61.

من الحياة البدائية التي كانوا يعيشونها إلى حياة الجماعة المنظمة بموجب العقد الذي نشأت بمقتضاه السلطة الحاكمة.[1]

أ. **نظرية هوبز"Hobbes"**: يرى "**هوبز**" بأن وجود المنظمة يرجع إلى العقد، فالعقد هو الذي نقل الفرد من حالته الفطرية الطبيعية إلى مجتمع منظم تسود فيه طبقة محكومة وأخرى حاكمة، وقد تصور "**هوبز**" أن الحالة الفطرية الأولى شهدت الكثير من البؤس والكفاح، فحالة الأفراد الفطرية تتسم بالفوضى لأن الإنسان أناني محب لذاته ولا يرعى إلا مصالحه الخاصة، وفي هذا المناخ الممتلئ بكل أسباب الفوضى والصراع والأنانية والشر نشأ الدافع الذي حرك الأفراد نحو الانتقال إلى حياة أفضل، حياة منظمة ومستقرة وكان السبيل إلى ذلك هو العقد. وهكذا عقد الأفراد عقدا انتقلوا به من حالاتهم الفوضوية الأولى إلى حالة المجتمع المنظم التي نعم فيها بحياة مستقرة، وفي رأي "هوبز" أن الحاكم لم يكن طرفا في هذا العقد، وإنما تم العقد بين الأفراد وحدهم، ومن هنا فإنه عند اختيار الحاكم يتنازل الأفراد عن جميع حقوقهم الطبيعية التي كانت لهم في حالة الفطرة حتى يتمكنوا من العيش في المجتمع المنظم الذي أرادوا هم العيش فيه وإقامته ،وما دام أن أطراف العقد هم الأفراد وحدهم باستثناء الحاكم الذي لا يعد طرفا فيه، وما دام أن الأفراد قد عملوا على اختيار شخص الحاكم وتنازلوا عن جميع حقوقهم الطبيعية الأولى، فإنه من الطبيعي أن الحاكم لا يلتزم تجاه الأفراد بالتزام معين، لذلك تكون سلطة الحاكم هنا على الأفراد سلطة مطلقة لا حدود لها، ولا يحق للأفراد أن يطالبوه أو يلزموه بأمر من الأمور.وهكذا تتمتع السلطة الحاكمة بسلطة مطلقة لا حدود لها، ولا يحق بالتالي مخالفة هذه السلطة مهما استبدت وتعسفت، ورأى "هوبز" أنه مهما بلغ تعسف السلطة الحاكمة فإنه يكون أفضل بكثير من حالة الفطرة الفوضوية الأولى، سلطة الحاكم عند "هوبز" لا يمكن أن ترد عليها أية قيود فله سلطة

[1] رمزي الشاعر، **الايديولوجية وأثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة**، القاهرة: مطبعة عين شمس، 1979، ص18.

مطلقة في إصدار القوانين وإلغائها، والفرد عند "**هوبز**" لا يمتلك الملكية في المجتمع المدني إلا إذا منحه صاحب السلطة إياها.[1]

ب. نظرية لوك: "**Lock**": يتفق "**لوك**" مع "**هوبز**" في تأسيس المجتمع السياسي على العقد الاجتماعي الذي أبرم بين الأفراد لينتقوا من الحياة البدائية إلى حياة الجماعة، إلا أنه يختلف معه في وصف الحياة الفطرية والنتائج التي توصل إليها، فالحياة الفطرية الطبيعية للأفراد عند "**لوك**" كانت تنعم بالخير والسعادة والحرية والمواساة وتحكمها القوانين الطبيعية، فإذا كان الإنسان في حياة الفطرة حرا وسيدا على نفسه وممتلكاته متساويا مع غيره وليس تابعا لأحد، فلماذا يتخلى عن حريته ويخضع نفسه لسيطرة وقيادة أي قوة أخرى؟ فالفرد بالنسبة لـ"**لوك**" بالرغم من أن لديه جميع الحقوق في حالة الفطرة، إلا أن استمراره ليس مؤكدا بسبب ما يمكن أن يتعرض له من اعتداءات من قبل الآخرين، هذا ما دفعه إلى ترك هاته الحالة والانضمام إلى مجتمع ما من أجل المحافظة على نفسه وعلى ممتلكاته، وكان ذلك بعقد أبرم بينهم وبين الحاكم، تم فيه التنازل عن القدر الضروري من حقوقهم الطبيعية، لإقامة السلطة مع الاحتفاظ بباقي الحقوق التي يجب على الحاكم حمايتها وعدم المساس بها، وبالتالي فالسلطة التي تمنح للحاكم بموجب هذا العقد لا تكون مطلقة، وإنما تكون مقيدة بما يكفل تمتع الأفراد بحقوقهم الطبيعية الباقية ، والتي لم يتنازلوا عنها.[2]

فالحاكم طبقا لنظرية "**لوك**" طرف في العقد كما هم الأفراد وبالتالي ما دام أن شروط العقد قد فرضت على الحاكم الكثير من الالتزامات فهو مقيد وملتزم بتنفيذ الشروط، وإلا جاز للأفراد مقاومته وفسخ العقد، لهذا يعتبر "جون لوك" من أنصار الحكم المقيد الذي بمقتضاه يجب أن يراعي الحاكم الصالح العام ويتقيد بالعمل بخدمته بغض النظر عن مصالحه الخاصة.[3]

---

[1] محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص ص29- 30.

[2] نعمان أحمد الخطيب، مرجع سابق، ص65.

[3] نفس المرجع، نفس الصفحة.

وفي تبرير "**جون لوك**" لحق مقاومة الحاكم، يسوق لنا أمثلة لسلوكيات الحاكم والتي يجوز فيها مقاومته وفسخ العقد:[1]

- عندما يحل الحاكم إرادته محل القوانين التي تعبر عن إرادة الشعب الحقيقية.
- عندما يغير الحاكم نتيجة الانتخابات الشعبية بأي وسيلة وبدون رضا الشعب.
- عندما يعطل الحاكم السلطة التشريعية عن الاجتماع في الوقت المحدد لها لممارسة اختصاصاتها أو يقيدها لمصلحة شخصية.
- إذا قام الحاكم بتسليم مقدّرات الشعب إلى قوة أجنبية ولو بموافقة السلطة التشريعية.
- انحراف الحاكم وعدم قيامه بالواجبات التنفيذية الملقاة عليه.

ح. **نظرية "روسو" Rousseau:** ينطلق "**روسو**" من مسلمة وهي كالآتي «**خلق الانسان صالحا، ولكن المجتمع أفسده**»، فالمجتمع المثالي برأي "**روسو**" يفرض وجود نظام اجتماعي وهذا النظام الاجتماعي لا يمكن أن يقوم إلا على ميثاق إرادي، وهذا الميثاق أو العقد الاجتماعي يتلخص بأن:«يضع كل واحد من الناس شخصه وإرادته وكل قوته تحت قيادة إدارة عامة عليا...»، فتنشأ عن هذا العمل الترابطي هيئة معنوية وجماعية، بدلا من الشخص الخاص بكل فرد، هذا الشخص العام الذي يتكون هكذا بواسطة اتحاد كل الأشخاص المتعاقدين هو الدولة وبموجب هذا العقد الإرادي، يبقى كل متعاقد حرا بذاته في نفس الوقت الذي يخضع فيه للإدارة العامة المجسدة في الدولة، هذا العقد يعتبر تعبيرا عن قبول بالسلطة أي بشرعية السلطة، فبتوقيعهم على العقد الاجتماعي، يسهم المواطنون فرديا أو جماعيا بتحقيق نفس الهدف فيقبضون على جزء متساوي من السيادة ويقبلون في الوقت نفسه الخضوع للقانون، هو الذي «التعبير عن الإدارة العامة».[2]

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2] عصام سليمان، **مدخل إلى علم السياسة**، ط 2، بيروت: دار نضال للطباعة والنشر، 1979، ص204.

إن فلسفة "روسو" التي تفترض في النهاية اتفاقا جماعيا، تؤدي إلى المطلقية الديمقراطية أو الديمقراطية في المطلق، فهي تطرح مبدأ الديمقراطية المباشرة والتفوق الكامل للوظيفة التشريعية على التنفيذية، لأن المنفذ، إن كان ملكا حصل على الملك بالوراثة، أو كان منتخبا، يبقى في كلتا الحالتين منفذا لما تقرره الإدارة العامة.[1]

- **النقد الموجه للنظرية:** هناك عدة إنتقادات وجهت لنظرية العقد الاجتماعي:[2]
  - لا يمكن أن يكون العقد الذي يحتاج إلى حماية السلطة العامة فهو نفسه العقد الذي أنشأها.
  - نظرية العقد الاجتماعي ليست هي التفسير الوحيد الممكن فيها يتعلق بتكوين الدولة لأن الدولة قد تنشأ بعمل تأسيسي وبشكل غير تعاقدي.
  - تنازل الأفراد على حرياتهم من أجل إقامة سلطة سياسية تحكمهم أمر مبالغ فيه بعض الشيء.

ثانيا: النظرية الماركسية

تعتبر النظرية الماركسية محاولة فريدة من نوعها لتفسير ظاهرة الدولة من خلال رؤية اجتماعية تستند إلى المادة التاريخية والصراع بين الطبقات، فالدولة برأي **كارل ماركس** هي: «هيئة للسيادة الطبقية، هيئة لظلم طبقة من قبل طبقة أخرى».وعلى هذا الأساس "ظلم طبقة لأخرى" يرى **ماركس** أنه قد وجدت ثلاث أنواع من النظم أو الدول بهذا المعنى في ثلاث مراحل تاريخية: مرحلة العبودية والاسترقاق، ومرحلة نظام الإقطاع، ثم مرحلة البرجوازية والنظام الرأسمالي.[3] فقد كانت الدولة في النظام الإقطاعي هي دولة الاقطاعيين التي تجسد سلطانهم وتمكنهم من استغلال الفلاحين، أما الدولة البرجوازية فقد كانت تخدم أصحاب رؤوس الأموال من خلال استغلال هاته الطبقة للطبقة العاملة بمختلف أشكال الاستغلال، هذا

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2] أندريه هوريو، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، تر: علي مقلد، ج1، بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 1974، ص128.

[3] عصام سليمان، مرجع سابق، ص192.

الاستغلال حسب ماركس كان الحافز الذي أدى بالطبقات العاملة للقيام بثورتها على الطبقة الرأسمالية وفق مرحلتين:[1]

أ. **المرحلة الأولى: دكتاتورية البروليتاريا la dictature du proletarat**

وهي المرحلة التي ينتقل فيها المجتمع من النظام الرأسمالي حيث سيطرة الطبقة البرجوازية وديمقراطيها الزائفة، إلى المجتمع الاشتراكي وسيطرة الطبقة العمالية وتحقيقها لنوع جديد من الديمقراطية هي الديمقراطية البروليتارية، وإذا كانت الدولة في النظام الرأسمالي هي أداة للطغيان في يد البرجوازية ضد العمال، فإنها ستتحول في هذه المرحلة إلى فرض هيمنة الأغلبية –الطبقة العامة– على الأقلية وهي الطبقة البرجوازية، وهذا ما سيؤدي إلى زوال الاستغلال نتيجة لسيطرة الطبقة العمالية وإمتلاكها لوسائل الإنتاج، إلا أنه حسب ماركس ستبقى بعض مظاهر الرأسمالية لأن المساواة الكاملة لن تتحقق في هذه المرحلة.

ب. **المرحلة الثانية: مرحلة الشيوعية la societécommuniste**

تمثل هذه المرحلة الهدف المنشود لنظرية "**كارل ماركس**"، حيث يتحقق مجتمع الوفرة الشاملة **l'abondance générale** نتيجة لحماس الأفراد وانطلاقهم بكل طاقاتهم في أداء أعمالهم، بسبب التغيير الذي حدث خلال المرحلة الأولى من جهة وللتكييف مع المجتمع الجديد الذي يخلو من كل أنواع الاستغلال والسيطرة والطبقية من جهة أخرى، وبذلك تنتهي وجوه انعدام المساواة، وتسود الحرية نتيجة للقضاء على الطبقية، وتحقيق الوفرة الإنتاجية، ويحل محل حكومة الأشخاص إدارة اقتصادية للأشياء، وبالتالي تزول الدولة لعدم الحاجة إليها.

[1] عبد الغاني بسيوني عبد الله، مرجع سابق، ص68.

- **النقد الموجه للنظرية:** نجد أن التفسير المادي للتاريخ أو المادية التاريخية في هذه النظرية مرهونة بالأسباب الاقتصادية وما ينتج عنها من صراع بين الطبقات تصور غير صحيح لأن حركة الإنسان لم تدفعها دوافع اقتصادية فقط بل إن الدوافع الدينية والفكرية والقومية هي المحرك الرئيسي للتطور التاريخي، حتى وإن كان للعامل الاقتصادي دور فهو محدد بالمقارنة بالعوامل الأخرى.من ناحية أخرى يطلق "ماركس" على المرحلة الأولى في نظريته عن الدولة مرحلة دكتاتورية البروليتاريا، ثم يصفها في نفس الوقت بأنها نوع جديد من الديمقراطية الحقيقية لصالح الطبقة العاملة! فأي ديمقراطية هذه التي تجعل طبقة معينة تتسيد المجتمع وتفرض سيطرتها عليه بالقهر والاستبداد؟[1]

المطلب الثالث: الدولة في عصر العولمة:

مع بروز النظام الدولي الجديد تغيرت العديد من القيم والمبادئ الخاصة بالدولة ولعل أكثر الجوانب تأثرا بهذا النظام هو جانب السيادة الوطنية وعليه فإن الدراسة في هذا المطلب ستتمحور حول هذا الجانب "السيادة" وعلاقتها بالعولمة وعليه فالعناصر التي سنتناولها في هذا المطلب كالآتي: "تعريف العولمة، العولمة ومبادئ السيادة، آفاق السيادة الوطنية ومستقبلها في ظل العولمة".

أولا: تعريف العولمة

هي نظام عالمي يقوم على تحرير الأسواق والفضاءات الاقتصادية والتبادلات التجارية والمالية والخدمية واختراق الخصوصيات والحدود الثقافية والقيمة الجغرافية والسياسية، وتعني تعميم الشيء ليشمل الكل.[2]

[1] نفس المرجع، ص ص 69-71.

[2] نزاري صفية، "الأمن الثقافي لمنطقة المغرب العربي في ظل تنامي العولمة: دراسة مقارنة لحالات: الجزائر، تونس، المغرب"، **رسالة ماجستير**(جامعة الحاج لخضر باتنة، قسم العلوم السياسية، 2011/2010) ص20.

ثانيا: العولمة ومبدأ السيادة

رغم تمسك كل الدول بسيادتها وتأكيد ذلك من قبل كل حكام هاته الدول فإن السيادة بمفهومها المعاصر تثير تساؤلات عن مدى فعالية الدول إزاء سيطرة قوة واحدة على العالم، فلم تعد السيادة بمفهومها الذي تطور خلال القرن العشرين سارية المفعول مع مطلع القرن الواحد والعشرين حيث عمل ميثاق الأمم المتحدة على إدخال السيادة في دائرة التدويل وذلك وفقا للمادة 1 .[1]

وأصبح لممارسة حقوق الدول في سيادتها شروط، ومن بين هاته الشروط وأهمها ألا ينجر عن ممارسة الدولة لحقوق سيادتها اضطراب ف النظام العالمي لذلك فإن شرط الاعتراف بسلطة الدولة العليا لم يعد يرجع فقط إلى الشعب ولكن إلى حقيقة أن الدولة ليست عنصرا للفوضى والاضطراب في المجتمع الدولي ويعني مفهوم تدويل السيادة نظام لمساءلة الدول في حالة تعسفها الشديد في ممارسة حقوق السيادة وما يؤكد هذا الشرط تصريح السكرتير العام الأسبق للأمم المتحدة "كوفي عنان" بأنه «لم يعد هناك حصانة للسيادة».[2]

ويترتب عن ذلك أن مضمون السيادة بوجهيها الداخلي والخارجي نسبي يختلف من دولة لأخرى ويتوقف هذا المضمون إلى حد كبير على درجة تقدم الدولة في قوتها العسكرية وثقلها الدولي وقد تتضاءل سيادة الدولة إلى حد العجز عن إصدار التشريعات الملائمة لها نظرا لخضوعها لضغوط أجنبية ناتجة عن ما يعرف بالمشروطية السياسية، وعدم الاعتراف بهذا المضمون النسبي للسيادة يؤدي إلى التورط في سياسات تضر بمصالح الدولة، وبعبارة أخرى فإن فهم السيادة على هذا النحو النسبي يؤدي إلى اتباع دبلوماسية حكيمة وحذرة.[3]

---

[1] سعاد الشرقاوي، مرجع سابق، ص 67.

[2] طلال ياسين العيسى، "السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر: دراسة في مدى تدويل السيادة في العصر الحاضر"، **مجلة الجامعة**، دمشق: كلية العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، 2010، ص62.

[3] سعاد الشرقاوي، مرجع سابق، ص ص 67- 68.

ثالثا: آفاق السيادة الوطنية ومستقبلها

إن فكرة السيادة الوطنية بسبيلها الآن إلى التلاشي أو الانهيار في ظل أوضاع التواصل المستمر والاعتماد المتبادل المتنامي بين مختلف مناطق العالم، ويمكن القول هنا، بأن الاتجاه نحو تقليص دور السيادة الوطنية في نطاق العلاقات الدولية المتبادلة سيأخذ بالاطراد والتزايد على الأقل خلال المستقبل المنظور.ويعزى ذلك إلى كون أن العديد من التطورات التي سلفت الإشارة إليها لا تزال فعالة ومؤثرة في تشكيل بنية النظام الدولي في وضعه الراهن ولكن من جهة أخرى نرى أن التسليم بالاستنتاج السابق ينبغي ألا يفهم منه أن مبدأ السيادة الوطنية وفكرة الدولة القومية من أساسها بسبيله إلى الاختفاء.

فالسيادة الوطنية ستظل باقية ما بقيت الدولة القومية ذاتها وأن أقصى ما يمكن لهذه المتغيرات الدولية المعاصرة أن تفعل هو أن تنال من طبيعة الوظائف أو الأدوار التي تضطلع بها الدولة بالمقارنة بما كان عليه الحال في ظل النظام الدولي التقليدي، وما دامت الدولة باقية فستبقى رموزها الأساسية ومنها مبدأ السيادة ولكن بعد تطويعه بما يتناسب والأوضاع والظروف الدولية المستحدثة.[1]

[1] طلال ياسين العيسى، مرجع سابق، ص ص65-66.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا للإطار المفاهيمي والنظري للدولة نخلص إلى مجموعة من الاستنتاجات والتي سنعمل على إدراجها في مجموعة من النقاط وهي كالآتي:

- ✓ عدم وجود اتفاق بين الفقهاء حول تعريف محدد للدولة وذلك راجع لاختلاف المذاهب التي يتبعونها.
- ✓ يمكن القول بوجود الدولة إذا توفرت على مجموعة من الأركان وهي: "الشعب، الإقليم، السلطة".
- ✓ السيادة والشخصية المعنوية وجهان لعملة واحدة وجب توفرها في الدولة حتى تلقى الاعتراف سواء كان هذا الاعتراف من الجانب الدولي أو داخليا "من قبل الشعب...".
- ✓ نشأة الدولة جاءت عن طريق عملية تراكمية لمجموعة من النظريات التي ساهمت في وصولها إلى ما هي عليه في وقتنا الحالي.

الفصل الثاني

أزمة بناء الدولة والتحديات التي تواجهها

يعتبر بناء الدولة من أهم القضايا التي تشغل النظام السياسي خاصة بالنسبة للدول التي تعرف تحولات سياسية، ولعل ما شهدته ليبيا منذ الانتفاضة الشعبية على نظام العقيد معمر القذافي من أحداث عصفت بالحالة الأمنية مما أدخلها في دوامة اللا إستقرار، وهو العائق الذي يحول دون تحقيق طموحات الشعب الليبي التي كان ينتظرها بعد ثورة 17 فيفري 2011.

وسنحاول في هذا الفصل من الدراسة أن نتحدث عن الصيرورة التاريخية للنظام الليبي وذلك ما سيتناوله المبحث الأول أما في المبحث الثاني سنحاول إدراج سياقت ثورة 17 فيفري وما إنجر عنها من إنهيار لمختلف هياكل الدولة، و أخيرا سيكون الحديث عن التحديات البنيوية لقيام الدولة الليبية والسيناريوهات المتوقع حدوثها مستقبلاً.

وهو ما سنتطرق إليه من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تاريخية الدولة الليبية وظروف نشأتها

المبحث الثاني: سياقات ثورة 17 فيفري وأزمة إنهيار الدولة.

المبحث الثالث : التحديات البنيوية لقيام الدولة الليبية و سيناريوهات المستقبل

المبحث الأول: تاريخية الدولة الليبية وظروف نشأتها

لقد توالت على ليبيا العديد من الحقب والأحداث التاريخية المهمة التي أثرت بشكل أو بآخر في رسم ملامح النظام السياسي فيها، وهو الأمر الذي سنعمل على تبيانه والتطرق إليه في هذا المبحث وذلك بدراستنا لليبيا في فترة الاستعمار والفترة التي تلتها من خلال دراسة النظام الملكي وصولا للنظام الذي أسس له القذافي أو ما يعرف بالجماهيرية.

المطلب الأول: بطاقة فنية عن ليبيا

تتربع أراضي ليبيا على مساحة شاسعة في وسط الشمال الإفريقي ممتدة من البحر المتوسط شمالاً حتى حدود التشاد و النيجر في الجنوب ومن الشرق ، تحدها السودان و مصر ، وتشكل حدودها مجتمعة حوالي 6500كلم ، تمثل 1900 كلم منها حدوداً بحرية مما يجعلها أطول واجهة بحرية على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط ، في حين يمثل الباقي حدوداً برية تقدر بحوالي 4600 كلم ، وبذلك تحصر مساحة بحوالي 166981 كلم مربع ، وتمتد هذه المساحة فلكياً بين خطي طول 9 درجة شرقاً من جهة الغرب و 25 درجة شرقاً من الشرق و دائرتي عرض 11 ، 33 درجة شمالاً من ناحية الشمال و 45 ، 18 درجة شمالاً من الجنوب أي أن مدار السرطان يمر بالأجزاء الجنوبية منها.[1]

- **اللغة الرسمية:** اللغة العربية.
- **الديانة:** الإسلام (97 بالمئة) و3 بالمئة من المسيحيين، وتطبق ليبيا الشريعة الإسلامية.

[1] عبد الرزاق علي الرجيبي، "السكان والتنمية البشرية في ليبيا 1954–2004"، **أطروحة دكتوراه** ،(جامعة منتوري قسنطينة ، كلية علوم الأرض و التهيئة العمرانية 2006/2005)، ص 38.

- **عدد السكان:** 545،6 ملايين نسمة (البنك الدولي 2010). وقبل ثورة كانت البلاد تضم مليونا ونصف المليون من المهاجرين خصوصا من الأفارقة، أي ما يقرب من 20 بالمئة من إجمالي التعداد السكاني.[1]

المطلب الثاني: مرحلة الاستعمار في ليبيا

قليلة هي الدول التي لم تتعرض لاحتلال من قبل دولة أو مجموعة دولة قليلة هي الدول التي لم تتعرض لاحتلال من قبل دولة أو مجموعة دولة تعاقبت على احتلالها، هذا الأمر ينطبق على دولة ليبيا والتي سنعمل في هذا المطلب على دراسة تلك المرحلة التي تعرضت فيها للاحتلال إلى أن نصل إلى الفترة التي حصلت فيها على الاستقلال.

أولا: ليبيا قبل مجيء العثمانيين

كانت طرابلس تابعة للحفصيين الذين باشروا الحكم فيها من تونس بواسطة والي يعين من قبلهم ولكن سرعان ما زال حكم الحفصيين نتيجة ضعفهم وهذا ما أدى إلى انقسام البيت الحاكم وطرد الوالي الحفصي من طرابلس.

كثرت الثورات المحلية وانتشرت بعد ذلك الفوضى والحروب الداخلية هذا ما أدى بالإسبان إلى انتهاز الفرصة وقاموا باحتلال طرابلس عام 1510 إلى غاية 1530 عندما اضطرتهم الظروف الحربية في أوروبا إلى التنازل عن طرابلس لحلفائهم فرسان القديس يوحنا "حكام مالطا"، وقد حكم فرسان يوحنا طرابلس مدفوعين بعامل الحقد والتعصب الديني ضد المسلمين واستمر حكمهم بها حتى عام 1551.

[1] بطاقة لتعريف ليبيا، متحصل عليه : http://elaph.com/Web/news/2011/10/690474.html

تم الإطلاع بتاريخ : 18 ماي 2016.

ثانيا: مجيء العثمانيين

لجأ الأهالي في طرابلس إلى الدولة العثمانية لتخليصهم من حكم فرسان القديس يوحنا وسارع السلطان **سليمان القانوني** بالموافقة على مطالبهم ورأى في ذلك تعجيلا لسياسته المتمثلة في السيطرة على كل أنحاء العالم العربي، واستطاع العثمانيون دخول طرابلس وإخراج فرسان القديس يوحنا من البلاد وكان ذلك في أوت 1551 وأصبحت بذلك طرابلس مركزا هاما من مراكز الدولة العثمانية في البحر المتوسط، ومنها بسطو حكمهم على الساحل الليبي ثم وصلوا إلى داخل البلاد حتى أصبحت ليبيا ولاية عثمانية.[1]

ولعل أهم الأسر العثمانية التي حكمت ليبيا هي **عائلة القرة مانلي** (1835.1711) نسبة لـ **أحمد القرة مانلي:** ولد من أسرة عثمانية استوطنت ليبيا، واستطاع أن يكسب ثقة الجند وأعيان البلاد، فاختاروه واليا عام 1711 تميزت فترة حكمه في كونه استطاع أن يقضي على ثورات العصابات المحلية ويسيطر على جميع أنحاء البلاد ويبث روح الطمأنينة في نفوس الأهالي كما وضعت في عهده نواة البحرية الليبية التي امتازت بها الأسرة القرة مانلية وأكسبت ليبيا في عهدها شخصية دولية، كما سعى إلى النهوض بمرافق البلاد فكثرت المنشآت والإصلاحات الداخلية، بعد وفاة أحمد القرة مانلي سنة 1745 ظل حكم البلاد في أسرته من بعده وسار خلفاؤه على سياسته خاصة الجانب البحري حيث ازداد النشاط البحري في عهد يوسف باشا واستمر حكم يوسف باشا مدة طويلة بلغت أربعين عاما وصلت الدولة الليبية أثناءها غاية مجدها وعظمتها ولكن سرعان ما اجتمعت عليها عدة عوامل أدت إلى ضعف الأسرة القرة مانلية ومن بين تلك العوامل: [2]

- تحالف الدول الأوروبية للعمل ضد الأسطول الليبي والحد من نشاطه

[1] عبد المعتز علي عبد المالك، "مذكرة في مادة التاريخ"، متحصل عليه من : https://pre.liel.ly/?p=273 تم الإطلاع بتاريخ: 17 أفريل 2016.

[2] مسعود محمد أعواج وآخرون، **تاريخ ليبيا في العصر الحديث**، طرابلس: مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، 2012، ص ص 31-37.

- التغلغل الاستعماري في أواسط إفريقيا وتحكمه في الأسواق كاحتلال فرنسا للجزائر 1830م وهو ما جعلها تنافس الأسرة القرة مانليه في التجارة وطرقها.تدهور الحالة المالية مما اضطر يوسف باشا إلى الاستدانة من الأجانب وكذا زيادة الضرائب على الشعب.

كل هذه الأسباب أدت إلى انتشار السخط من قبل الشعب وعمت الثورة كل ليبيا وأرغم يوسف باشا على الاستقالة تاركا الحكم لابنه على وكان ذلك سنة 1832، ولكن الوضع في ليبيا كان قد بلغ درجة السوء استحال معها الإصلاح، وعلى الرغم من أن السلطان محمود الثاني "1808-1839" اعترف بعلي واليا على ليبيا، إلاَّ أن اهتمامه كان منصبا بصورة أكبر على كيفية المحافظة على ما تبقى من ممتلكات الدولة العثمانية خاصة بعد ضياع بلاد اليونان والجزائر وبعد دراسة وافيه للوضع في ليبيا قرر السلطان التدخل مباشرة وإعادة سلطته على ليبيا، وبعد ذلك أخذت الدولة العثمانية في الضعف تدريجيا وأصبحت ولايتها محل أطماع لمختلف الدول في ذلك الوقت.[1]

ثالثا: الاحتلال الإيطالي لليبيا

بعد أن حققت إيطاليا وحدتها بدأت تسير في الاتجاه العام الذي سارت فيه الدول الأوروبية الأخرى وهو التوسع وإنشاء المستعمرات وقد اتجهت في البداية إلى تونس وبدأت بإرسال رعاياها لتكوين جالية لها في البلاد ولكن فرنسا سبقتها فاحتلت تونس عام 1881 فاتجهت إيطاليا نحو شرق إفريقيا وأنشأت مستعمرتي إريتريا والصومال. في بداية القرن 20 اتجهت للتمهيد لاحتلال ليبيا كجزء من سياستها التوسعية الاستعمارية.[2]

---

[1] فتحي أبو القاسم الغماري، "ملخص تاريخ ليبيا للفترة ما بين حوالي 1000 سنة قبل الميلاد إلى وقت إعلان الاستقلال"، متحصل عليه من الرابط : http://proffathi.blogspot.com/2013/11/v-behaviorurldefaultvmlo.html تم الإطلاع بتاريخ: 3 ماي 2016.

[2] مسعود محمد أعواج وآخرون، مرجع سابق، ص 49.

أ. **التمهيد لغزو ليبيا:** وكان ذلك بمجموعة من السياسات بمكن حصرها في ما يلي:

- أسست فرعا لمصرف روما 1905 لإقراض الناس واستثمار الأموال بهذه الطريقة يمتلك المصرف أراض واسعة في البلاد.
- إرسال جالية إيطالية وتشجيع رعاياها إلى الهجرة إلى البلاد لتجد مبرر بين الحين والآخر.
- إنشاء المدارس لنشر الثقافة الايطالية كما أنشئت مكاتب البريد وكثير من المشاريع الأخرى تخدم مصالحها الاستعمارية.
- التدخل في شؤون الولاية الداخلية ومحاولة التخلص من كل ما من شأنه عرقلة الغزو كإبعاد الولاة والموظفين المعارضين لمشاريع إيطاليا في الولاية.

هكذا أصبح للايطاليين العديد من المشاريع التي تحدثوا عن حمايتها وفي سنة 1911إختلقت إيطاليا الذرائع الواهية لاحتلال ليبيا وادعت أمام العالم والشعب الليبي بأنها تريد تحريرها من الحكم التركي وذلك بذريعة حماية جاليتها واقتصادها من انعدام الأمن الذي لم تكن توفره الدولة العثمانية وأعلنت الحرب على ليبيا في 29 سبتمبر 1911، وتنازلت تركيا لإيطاليا عن ليبيا بموجب معاهدة "**أوشتي**" 15 أكتوبر 1912 لتترك الشعب الليبي يقاوم الاحتلال بمفرده.[1]

ب. مقاومة الليبيين للاحتلال الإيطالي:

لم يعترف الشعب الليبي بمعاهدة **أوتشي لوزان** سنة 1912التي عقدت بين تركيا وإيطاليا وخرجت بمقتضاها القوات العثمانية من ميدان القتال، حيث أنه لم يتوقف عن الدفاع عن وكنه وخير دليل على ذلك هو طول المدة التي احتلت فيها إيطاليا ليبيا، كونها لم تحتل ليبيا بشكل كل إلاّ بعد سنة 1930.

[1] مسعود محمد أعواج وآخرون، مرجع سابق، ص ص 50-54.

بعد قيام الحرب العالمية الاولى سنة 1914إضطرت إيطاليا إلى سحب عدد كبير من قواتها المحاربة في ليبيا هذا كان له الدور الفعال في تطور الموقف الحربي لصالح المجاهدين الليبيين الذين اشتدت هجماتهم على مراكز العدو وظهر ما يعرف في ذلك الوقت بالجمهورية الطرابليسية في الجزء الغربي من طرابلس وكان ذلك: في 16 نوفمبر 1918 وتم الإعلان عن استقلال ليبيا من جانب واحد. لم تدم الجمهورية الطرابلسية سوى ستة أشهر ونصف، حيث تمت السيطرة على ليبيا من قبل إيطاليا وذلك بعد مفاوضات "سواني بن يادم" بين شيوخ القبائل والحاكم الإيطالي.[1]

بعد ذلك ظهرت مقاومة عمر المختار عام 1932 الذي كان له دور كبير في محاربة الاحتلال الايطالي والذي اتخذ الجبل الأخضر معقلا له وللمقاومة المسلحة إلى غاية سيطرة القوات الإيطالية على منطقة الكفرة 1931 والقبض عليه وإعدامه في 16 سبتمبر من نفس العام.[2]

بعد هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية 2، واحتلال الجيوش البريطانية وفرنسا تم الاتفاق على أن برقه تبقى تحت الوصايا البريطانية و"فزان" تحت وصاية فرنسا وطرابلس تحت الوصايا الايطالية وفق مشروع "**بيفنسيفورزا**" وقد قدم هذا المشروع إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للاقتراع عليه لكن هذا المشروع باء بالفشل بعد معارضته من الاتحاد السوفيتي والكتل الغربية وتوصلت جمعية الأمم المتحدة إلى إعطاء الاستقلال لليبيا في ديسمبر 1951 وفق القرار رقم 289.[3]

---

[1] إبراهيم فتحي عميش، **التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا**، القاهرة: دار برنيق للطباعة والترجمة والنشر، 2008، ص61.

[2] محمد محمد إسماعيل، **عمر المختار**، القاهرة: مكتبة القران، 1992، ص48.

[3] علي عبد اللطيف أحميدة، **دولة ما بعد الاستعمار والتحولات الاجتماعية في ليبيا**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، ص4.

المطلب الثالث: دولة ما بعد الاستعمار (الدولة الملكية)

الهدف من هذا المطلب هو تفحص موضوع الدّولة في الفترة التي تلت مرحلة الاستعمار وذلك بالتركيز على الدولة الملكية في الفترة الممتدة بين 1951-1969 ويمكن تقسيم فترة حكم الملك **إدريس السنوسي** إلى مرحلتين سنعمل على التّطرق إليهما:[1]

أولا: ليبيا الاتحادية (1951-1963)

في هذه الفترة كان نظام الحكم في ليبيا يأخذ الشكل الاتحادي-الفدرالي- بموجب دستور 1951، وكانت السلطات في هاته المرحلة على الشكل التالي:

أ. **السلطة التنفيذية:** هذه السلطة كانت تتمثل في الملك إدريس ومجلس الوزراء والخلافة وفق ما ينص الدستور كانت تورث بمرسوم ملكي أو عن طريق مجلسي البرلمان، وللملك صلاحيات كثيرة نذكر منها:

- تعيين رئيس الوزراء والوزراء.
- تعيين السفراء واعتمادهم.
- يمارس صلاحياته عن طريق الوزراء.
- لا ينفذ حكم الإعدام الصّادر من أية محكمة ليبية إلا بموافقة الملك.
- للملك حق العفو وتخفيف العقوبة

ب. **السلطة التشريعية:** وتتمثل في البرلمان بغرفتيه بالاشتراك مع الملك.

1- **مجلس الشيوخ:** يتكون من 24 عضو مدة العهد 8 سنوات على أن يجدد النصف كل 4سنوات.

[1] علاء الدين زردومي، "التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي". **رسالة ماجستير**، (جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم العلوم السياسية ، 2013/2012) ص ص 63-65 .

2- **مجلس النّواب:** يتكون من 55 نائب يمثل كل نائب 20 ألف مواطن ليبي لعهدة 4 سنوات ولا يجوز للنائب في كلا المجلسين الجمع بين العضوية في مجلس النواب ومجلس الشيوخ.

ت. **السلطة القضائية:** تتولاها المحكمة العليا والمحاكم الأخرى تصدر أحكامها وفق القانون والدستور وباسم الملك وتتشكل المحكمة العليا من رئيس وقضاة يعينون بمرسوم ويؤدون اليمين أمام الملك قبل توليهم مناصبهم.

ثانيا: ليبيا الموحدة (1963-1969)

في هذه الفترة عدل الدستور وألغي النظام الاتحادي الذي كان يعتمد على ثلاث اقاليم "طرابلس، برقة، فزان" وتم تقسيم هذه الاقاليم إلى 13 وحدة إدارية وتميزت هذه الفترة بـ:

- التأكيد على الحق الملكي الوراثي في الحكم.
- تضيق الخناق على النشاط السياسي.
- ترك مهمة تنفيذ أهداف النظام للجهاز البيروقراطي.
- غموض وعدم تبلور إيديولوجية واضحة بالنسبة للنظام.
- الاهتمام بالجيش بشكل كبير من خلال إنشاء سلام البحرية 1962 وكذا اصدار قانون التجنيد 1967 "هذا السبب كان له دور كبير في إسقاط النظام الملكي"

إلا أن هذا النظام الجديد لم يحقق ما كان يطمح له الملك إدريس السنوسي، وكان سببا في سقط نظام حكمه ولعل أهم العوامل التي ساهمت في ذلك ما يلي:[1]

- حدوث العديد من المواجهات نتيجة عدم التوافق بين الأساس القبلي للمجتمع والمؤسسات الحديثة التي نشأت مع نشوء النظام الملكي.

[1] نفس المرجع، ص ص 66-67.

- بروز التوجهات الثورية في المنطقة العربية منذ أواخر الخمسينات وتعارضها مع النظم الملكية التي كانت معظمها متحالفة مع الاستعمار.
- الضباط الوحدويين الأحرار والذين شكلوا النواة الأساسية للإطاحة بنظام الملك إدريس.

المطلب الرابع: الجماهيرية ونظام حكم القذافي

لم يستمر النظام الملكي في ليبيا طويلا إذ تعرض لانقلاب قادة جماعة من الضباط سمو أنفسهم "**الضباط الوحدويين الأحرار**" في الفاتح من سبتمبر 1969 يعتبر **القذافي** واحد منهم، أخذ **القذافي** بعد توليه الحكم في ليبيا إجراء العديد من التغيرات أبرزها تغيير النظام الملكي وأصبح يطلق على ليبيا اسم "**الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية**"، وتعتمد في نظامها على ما يلي:

أولا: منطلقات النظام الجماهيري

أ. **الكتاب الأخضر**: هو كتاب فلسفي سياسي، ألفه معمر القذافي يتكون من ثلاثة فصول، الفصل الأول يتحدث فيه عن مشاكل السياسية والسلطة أم الفصل الثاني فيتطرق فيه إلى حلول المشاكل الاقتصادية والتاريخية بين العامل ورب العمل أما الفصل الثالث فيتحدث فيه عن الأسرة والثقافة.[1]

ب. **النظرية العالمية الثالثة:** هذه النظرية ذكرها معمر القذافي في الكتاب الأخضر وتستند هذه النظرية إلى حكم الجماهير عن طريق ما يعرف بالديمقراطية المباشرة من خلال المؤتمرات الشعبية كأداة لتشريع واللجان الشعبية كأداة تنفيذية وهي طرح قدمه القذافي كبديل عن الرأسمالية والماركسيو.[2]

[1] علاء الدين زردومي ، مرجع سابق ، ص 91.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

ثانيا: مكونات النظام الليبي الجماهيري

عرفت ليبيا منذ تولى القذافي الحكم العديد من المؤسسات والتغييرات غير أنه ومنذ سنة 1979 تم الاستقرار على هذه المؤسسات وهي:[1]

أ. **المؤتمرات الشعبية الأساسية:** وتتكون من 405 مؤتمرا شعبيا على أساس جغرافي وحدود إدارية تشمل كافة أفراد الشعب الليبي البالغين سن 18 سنة تنبثق من هاته المؤتمرات أمانة تتكون من خمس أعضاء يتم انتخابهم من قبل الشعب لمدة مدتها 5 سنوات تعمل هذه الأمانة على التنسيق خاصة في ما يتعلق بعقد المؤتمرات، وتتمثل أهم اختصاصات المؤتمرات الشعبية في إصدار القوانين والتشريعات، وضع الميزانية العامة، مراقبة ومساءلة الأمانات ولجانها ، البت في شؤون الحرب والسلم.

ب. **المؤتمرات الشعبية غير الأساسية:** تتكون من أمانه المؤتمر الشعبية وأمناء الاتحادات والنقابات والروابط المهنية، وهي عبارة عن غدارة لصياغة القرارات الخاصة بالمؤتمرات الشعبية الأساسية.

ت. **اللجان الشعبية:** تعتبر الجهاز التنفيذي في الجماهيرية وتنقسم إلى:

1. **اللجنة الشعبية العامة:** هي أعلى سلطة تنفيذية في ليبيا أمانة اللجنة تمثل الوزراء وأمين اللجنة يمثل رئيس الوزراء وتتكون هاته اللجنة من أمناء المؤتمرات الشعبية ومن أهم اختصاصاتها:

- ✓ تنفيذ القوانين والقرارات الصادرة عن المؤتمرات الشعبية الأساسية.
- ✓ مراقبة أعمال اللجان الشعبية.
- ✓ تنفيذ قرارات والأوامر التي تكلف بها من قبل مؤتمر الشعب العام أو أمانات المؤتمرات الأساسية.

[1] نفس المرجع، ص ص 96-98.

2. **اللجان الشعبية الفرعية:** وتتكون من:

- اللجنة الشعبية للبلدية للفرع البلدي.
- اللجنة الشعبية للمؤتمر الشعبي الأساسي.

ث. **مؤتمر الشعب العام:** يتكون من 760 عضو يتم انتخابهم بالانتخاب الغير مباشر من قبل أعضاء المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والذين يمكن أن يكونوا هو الأعضاء في حد ذاتهم لمدة 36 سنوات وينعقد هذا المؤتمر مرة كل عام في الحالة العادية يمكن ان ينعقد في ظروف طارئة من أمانته أو ثلثي أعضائه، ومن أهم اختصاصاته:

- ✓ متابعة تنفيذ القوانين الصادرة عن المؤتمرات الشعبية.
- ✓ دعوة اللجان الشعبية للانعقاد.
- ✓ مراجعة القوانين والمعاهدات[1]

ج. **اللجان الثورية:** هي أحد الهياكل التي جاء بها معمر القذافي في الكتاب الأخضر فهي لجان تسعى إلى إبقاء الثورة دائمة وكذا الحفاظ على مكتسباتها فهي عبارة عن محصلة لثورة ليبيه ككل ومن المهام التي تقوم بها اللجان الثورية:

- ✓ تحريض الشعب على ممارسة السلطة.
- ✓ حماية الثورة والدفاع عنها والدعاية لها.
- ✓ تحريك اللجان الشعبية وأمانات المؤتمرات وذلك من خلال التذكير الدائم بالثورة وهذا ما يدب الحماسة في أعضاء اللجان..

ح. **القضاء:** ويتكون نظام القضاء من أربع محاكم وهي:

[1] نفس المرجع، ص ص99-100.

1. **المحكمة العليا:** يتم تعيين القضاة فيها من قبل مؤتمر الشعب العام وتتولى اللجنة الشعبية العامة للعدل "وزارة العدل" عملية الإشراف الإداري على النظام القضائي كما توكل لها مهمة التوصية بتعيين مختلف القضاة ومنح التراخيص للمحامين.
2. **محاكم الاستئناف:** تراجع القضايا المحالة إليها من قبل المحاكم الابتدائية كقضايا الجنايات والجرائم يتولى الفصل في هاته القضايا 5 قضاة
3. **المحاكم الابتدائية:** تختص بالقضايا ذات العقوبات المتوسطة، كما أنها تنظر كذلك في القضايا التي تأتيها من المحاكم الجزئية للاستئناف فيها.
4. **المحاكم الجزئية:** وهي المستوى الأول في ليبيا، تنظر في القضايا البسيطة كالجنح والعقوبات.[1]

المبحث الثاني: سياقات ثورة 17 فيفري وأزمة إنهيار الدولة.

كان للثورات الشعبية أو ما يعرف اليوم بالربيع العربي الدور الكبير في إسقاط العديد من الأنظمة الاستبدادية والتي دامت وعمرت لوقت طويل من الزمن، ويعد نجاح الثورة في كل من تونس ومصر الشرارة التي ساهمت على قيام الثورة في ليبيا هذه الثورة، هذه الأخيرة وخلاف تجر حتى تونس ومصر أخذت طابعا عنيفا ومأساويا منذ انطلاقها إلى غاية إسقاط نظام العقيد.

المطلب الأول: كرونولوجيا تطور الأزمة في ليبيا

أولا: قيام الثورة الليبية: قيام الثورة في ليبيا كان نتيجة لعدة متغيرات تتمثل في:[2]

---

[1] نفس المرجع، ص ص 101 – 103.

[2] علاء الدين زردومي، "سقوط جماهيرية القذافي بين حراك الداخل وتدخل الخارج"، متحصل عليه من الرابط:
http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=303:-libyajamahyria-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7#.VyL6I-SdW2k تم الإطلاع بتاريخ: 03 ماي2016

أ. **العوامل الخارجية:** ونجد في مقدمتها عامل الإقليمي، والذي يرتبط بقيام الانتفاضة في تونس وخروج المظاهرات المطالبة بإسقاط نظام بن علي ورحيله، وهذا بعد حادثه إحراق البوعزيزي نفسه لتكون تونس هي بداية لشرارة ما يسمى إعلاميا "بثورات الربيع العربي"ن الذي امتدت شرارته إلى مصر بخروج المظاهرات المطالبة برحيل مبارك في مصر، هذا ما أدى موجه التغيير إلبى ليبيا، هذا ما كانت لتسريبات "**ويكيليكس**" التي أظهرت العديد من فضائح الأنظمة العربية وقادتها دور كبير في خروج المظاهرات ضد القذافي ونظامه.

ب. **العوامل الداخلية:** لقد كان لطبيعة نظام معمر القذافي وعائلته في ليبيا والظروف الخارجية المحيطة بليبيا، الدور الأكبر في خروج سكان بنغازي وبالخصوص أهالي ضحايا سجن أبو سليم مطالبين بالتغيير وإجراء إصلاحات في ليبيا، كما لعبت وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي دور كبير في حشد المتظاهرين.(الفيسبوك وتويتر، قناتي الجزيرة والعربية خاصة).

ثانيا: مراحل الانتفاضة الشعبية في ليبيا

عرفت الانتفاضة الشعبية عدة مراحل يمكن استخلاصها فيما يلي:[1]

أ. **مرحلة الانطلاق:** كانت البداية في بنغازي، حيث خرج المتظاهرون مطالبين بالإصلاح في 2011/02/15، وذلك تلبية للدعوات التي وضعها مجموعة من الناشطين على شبكات التواصل الاجتماعي، وقد كان أهالي ضحايا سجن ابو سليم أول من خرج في هذه المظاهرات، وقد أسفرت هذه المظاهرات، إصابة ما لا يقل عن 38 شخصا نتيجة لاستخدام العنف لوقف هذه المظاهرات لتزداد حدة المظاهرات في اليوم الموالي ما أدى إلى التصعيد واستخدام السلاح في أوساط المتظاهرين.

[1] نفس المرجع.

ب. **مرحلة المواجهات المسلحة:** بعد تظاهر آلاف الليبيين في 17 فيفري 2011 وسقوط ما لا يقل عن 65 قتيل وقرابة 400 جريح في كل من **بنغازي والبيضاء ودربه وأجدابيان** ووصول المظاهرات إلى طرابلس ظهرت انشقاقات في صفوف النظام ومن بين الانشقاقات نذكر: إعلان مدير جهاز المراسم العامة نوري مسعود المسمار انشقاقها، إضافة إلى وزير الداخلية اللواء الركن عبد الفتاح يونس لعبيدي، كما قامت العديد من القبائل بإعلان دعمها للمتظاهرين مثل: قبائل **ترهونه، ورفالة والطوارق** وهذا ما أدى إلى انفلات الوضع الأمني في ليبيا.

ت. **مرحلة التدويل:** ساهم النزاع المسلح في ليبيا بين أنصار القذافي ومعارضيه إلى تردي الأوضاع وخروج الأزمة الليبية من سياقها الداخلي غلى الخارج والتدويل، وقد عرفت هذه المرحلة عدة أحداث مثلث في مجملها المحطات التي أدت إلى تدويل القضية ومن أبرزها:

- إصدار القرار رقم 1970: 2011/02/26 والذي ندد فيه مجلس الأمن استخدام العنف والقوة ضد المدنيين، ولذلك تم إحالة الوضع للمحكمة الجنائية الدولية التي اتخذت جملة من القرارات ضد النظام الليبي.
- قرار الجامعة العربية رقم 7298 بتاريخ 2011/3/2 والذي نددت فيه الجامعة بالجرائم المرتكبة في ليبيا ضد المتظاهرين واستخدام القوة العسكرية والذخيرة الحية، وتم من خلاله وقف الوفد الليبي من الجامعة.

ث. **مرحلة التدخل العسكري:** كان التدخل العسكري في ليبيا عبارة عن عمليات عسكرية جويه وذلك وفقا لقرار مجلس الأمن رقم 1973: وقد عرف تطبيق هذا القرار مرحلتين:[1]

1. **مرحلة بداية الخطر:** كانت البداية بقيادة دولية تحت تسمية "**هرتمان hartman** " وبدأت هذه المرحلة فعليا في 19مارس2011 وعين الجنرال "**شارل بوشار**" قائد للعمليات وقد شاركت الدول التالية في هذه العملية "**الو م أ، بريطانيا، فرنسا، كندا، إيطاليا، إسبانيا، بلجيكا، الدنمرك، النرويج،**

[1] نفس المرجع.

مصر، قطر، الإمارات"، وفي هذه المرحلة استهدفت الدول المتدخلة ضرب القواعد العسكرية ومراكز القيادة وخطوط الإمداد الرئيسية لقوات القذافي وقد استخدمت فيها طائرات هجومية وقاذفات الصواريخ من حاملات الطائرات، وأطلقت القوات المشاركة ما يزيد عن 110 صاروخ من طراز "**تماهوك**" على الأهداف العسكرية وأفرز ذلك تدمير ما لا يقل عن 15 دبابة و20 عربة مدرعة، فيما ساهمت في تغليب كفه المعارضة في هذه المرحلة.-بعد ذلك تسلم حلف الناتو قيادة العمليات العسكرية وهذا بعد إعلان "**أندروس فوغ**" تولي الحلف قيادة العمليات في ليبيا بتاريخ 24 مارس 2011 وذلك تحت اسم"**الحامي الموحد**"، ولكن البداية الفعلية للعمليات كانت 31 مارس2011 وذلك بمشاركة كل من "الو م أ، بريطانيا، فرنسا، تركيا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، الدنمرك، اليونان، إيطاليا،هولندا، النرويج، رومانيا، إسبانيا، السويد، الإمارات، قطر، الأردن" ونفذت طائرات الحلف ما مجموعة 1939 طلعة جوية مسلحة من بداية العمليات إلى غاية 31 أكتوبر 2011.

2. **نهاية الحظر** "**سقوط نظام القذافي**": انتهت العمليات العسكرية الجوية لحلف الناتو بعد مقتل القذافي على يد قوات المعارضة بعد مهاجمة قافلته من طرف قوات الناتو وإلقاء القبض عليه في 20 أكتوبر2011 وتم الإعلان عن إنهاء العمليات في ليبيا بتاريخ 31 أكتوبر2011، بعد أن تم الإعلان عن تحرير ليبيا بتاريخ 31 أكتوبر 2011، بعد أن تم الإعلان عن تحرير ليبيا في 23 أكتوبر 2011.[1]

ثالثا: سقوط نظام القذافي وأزمة انهيار الدولة

بعد أن سقط نظام القذافي في 2011/10/20 عقب مقتله على أيدي مجموعة من الثوار في مدينة سرت مسقط رأسه والتي احتمى بها في أيامه الأخيرة، سارعت السلطة الانتقالية في 2011/10/23 في الإعلان عن تحرير البلاد ودخولها عهد جديد من الحرية والديمقراطية التي يطمح إليها الشعب الليبي، لكن

[1] منظمة العفو الدولية ، "المعركة على ليبيا"، **تقرير**، ماي 2011 ، ص 31.

سرعان ما استفاق الشعب الليبي وكذا السلطة الانتقالية على واقع مخالف تماما للتطلعات والتوقعات المرجوة من الثورة التي قدموا من أجلها الغالي والنفيس حيث وجدت ليبيا نفسها تدور في دوامة من العراقيل والمعيقات زادت من معاناتها، معاناة ترتكز في الأساس على أربعة محاور وهي: الملف الأمني، والوضع الداخلي، الوضع الإقليمي، الوئام الاجتماعي ويعتبر المحور الأخير من المحاور الهامة جدا نظرا لحالة التفكك والتمزق التي تعاني منها ليبيا في الوقت الحالي. وقد فشلت كل مساعي المصالحة الوطنية في ليبيا على مدار الفترة التي تلت حكم القذافي، منها مثلا مؤتمر المصالحة الوطنية الذي عقد في وقت سابق والذي لم يشهد أي تقدم على ساحة الحوار الوطني نحو توحيد الصفوف نظر لتبني الأطراف المتحاورة توجهات ضيقة قاصرة أدت إلى مزيد من التنافر والتخريب ،إضافة إلى الملف الأمني مع انتشار تجارة الأسلحة، المخدرات..."[1]

وبالنسبة للوضع الداخلي في جانبه الاجتماعي، ظهرت النعرة القبلية والتركيبية الشديدة التعقيد للمجتمع ليبيا، تلك التي غابت خلال فترة حكم القذافي، وعادت إلى مقدمة المشهد السياسي وذلك لأن أعضاء المؤتمر الوطني في ليبيا لا يتمتعون بالخبرة اللازمة ولا القدرات التي تمكنهم من قيادة ليبيا، كما أن العديد من الأشخاص الفاعلين على الساحة السياسية المحلية في ليبيا اليوم ينتمون إلى تنظيمات إرهابية، أو فاسدون مرتشون لا يهتمون سوى بمكاسبهم الشخصية دون النظر لمصلحة البلاد. أما المحور الرابع والأخير فيرتكز على وضع ليبيا الإقليمي الذي تأثر بشدة بعد سقوط الدولة في 2011 فلم تعد ليبيا دولة فاعلة بين دول الشرق الأوسط وإفريقيا كما كانت وبالتالي فقدت الاعتبار تماما على المستوى الدولي.[2]

[1] أحمد صلاح الدين، "ليبيا كيف كانت وكيف أصبحت بعد مقتل القذافي"متحصل عليه من الرابط:
http://arabic.sputniknews.com/analysis/20151203/1016601824.html تم الإطلاع بتاريخ : 24أفريل 2016.

[2] نفس المرجع.

المطلب الثاني: المرحلة الانتقالية

تأسس المجلس الوطني الانتقالي في الأسابيع الأولى للثورة، وكان تأسيسه بهدف تمثيل الثورة المناهضة للقذافي والوصول إلى المدن والمناطق التي لا تزال تحت سيطرت القذافي، كما عمل المجلس الوطني الانتقالي الذي كان مقره في بنغازي على التواصل والسعي إلى الحصول على دعم المجتمع الدولي، وتشكل هذا المجلس من مجموعة من المسؤولين السابقين في نظام القذافي كانوا قد انشقوا في وقت مبكر ،ضمّت رئيس المجلس الانتقالي، **مصطفى عبد الجليل** وهو وزير سابق للعدل في عهد القذافي ووزير الاقتصاد السابق **على العيساوي**، كما ضمت هذه المجموعة **محمود جبريل** الذي ترأس سابقا المجلس الوطني للتنمية الاقتصادية وأصبح رئيس المكتب التنفيذي للمجلس الانتقالي إضافة إلى آخرين.تمتع المجلس الانتقالي بشرعية ثورية مؤقتة لدى الرأي العام بسبب قيادته عملية إسقاط النظام بنجاح.[1]

بعد نجاح الثورة تم نقل مقر المجلس الوطني من بنغازي إلى طرابلس كما كان مقررا وتزامنا مع ذلك أي انتقال البلاد من الثورة إلى العملية الانتقالية برزت إلى الواجهة قضايا شفافية المجلس الانتقالي وشرعية أدائه فبما أن المجلس الانتقالي في جوهره هيئة نصبت نفسها بنفسها، فقد كان مفتوحا على التساؤلات حول كيفية اختيار أعضائه والسلطة التي يمتلكها هؤلاء للحكم، ما تسبب في حصول مشاكل بين المجلس وبين الجماعات المختلفة والكتائب المسلحة ممن لم يشعروا بالرضا عن حجم تمثيلهم أو عدمه فيه.[2]

علاوة على ذلك فقد كان المجلس الانتقالي منقسم داخليا وكانت الانقسامات في البداية تقع بين **مصطفى عبد الجليل** رئيس المجلس الوطني الانتقالي، **ومحمود جبريل** المجلس التنفيذي ولم يكن المجلس

[1] بول سالم ، أماندا كادليك، "تحديات العملية الانتقالية في ليبيا"، **تقرير**: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2012، ص 3.

[2] نفس المرجع، ص ص 3-4.

الانتقالي والحكومة المؤقتة على وفاق في القرارات التي يتخذونها بخصوص تقسيم العمل، ولهذا كانت طريقة إدارته بطيئة جدا وحذوه في التعامل مع مشاكل ما بعد الصراع في البلاد.[1]

وفي مارس 2012 عندما أعلن المجلس الوطني الانتقالي خطته لتخصيص 60 مقعد في المؤتمر الوطني للإقليم الغربي و أكثر من 100 مقعد للإقليم الغربي" برر القرار على أساس أن الإقليم الغربي أكثر سكانا من الإقليم الشرقي" هنا شعر الشرقيون باضطهاد ونتيجة لذلك أعلنت مجموعة تعرف باسم المجلس برقة عن تكوين الحكومة المؤقتة لبرقه وبلغ عدد أعضاء المجلس الآلاف وتكون من مجموعة متنوعة من القبائل والثوار السابقين وهدف مجلس برقه لم يكن الانفصال تماما عن ليبيا وإنما سعى إلى مزيد من الحكم الذاتي للإقليم بحيث يكون له برلمانه الخاص، الشرطة، المحاكم وعاصفة الإقليم تكون بنغازي.[2]

هذه التوترات التي خلقتها الحركة الفدرالية تم ربطها بانتخابات من شأنها أن تحل محل المجلس الوطني الانتقالي مع برلمان مؤقت يسمى المؤتمر الوطني العام، وكان القصد من هذه الانتخابات هو السعي لوجود حكومة تكون أكثر شرعية وأقوى من المجلس الوطني الانتقالي الذي فقد جزء كبير من شرعيته وثقة مختلف الأطياف الليبية به، بعد ذلك عقدت الانتخابات في 7جويلية2012، على ضوء الشكوك الكبيرة حول جدواها وأصبحت الانتخابات نقطة مضيئة في الجهد الدولي لما بعد الحرب، وقد عملت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا ومنظمات المجتمع المدني مثل المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية (Ifes)مع لجنة الانتخابات الليبية لتسجيل الناخبين، وتصميم وتنفيذ الصيغة الانتخابية، وتنظيم الانتخابات، وكانت هناك بعض القضايا

[1] سيفيش كريستوفر وجوفري مارتيني، "ليبيا بعد القذافي : الدروس و الآثار المستقبلية"، تر: إدريس محمد القناوي، **تقرير**: مؤسسة راند ، ص 34.

[2] نفس المرجع، ص 35.

الإدارية والمخالفات الصغيرة ولكن المجتمع الدولي حكم عليها.على أنها انتخابات حرة ونزيهة وقد بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات60% متجاوزة بذلك كل التوقعات.[1]

وعلى المستوى السياسي لم تقم الانتخابات بتشكيل حكومة قوية، وكان البرلمان الجديد مشتت للغاية نظرا لعدم وجود أحزاب سياسية منظمة يمكن أن تقوم بتجميع مصالح البلاد، ونظرا لعدم التوافق، فقد كان من الصعب جدا تشكيل الحكومة، فعلى سبيل **مصطفى أبو شاقور** الذي تم ترشيحه رئيسا للوزراء في البداية فشل مرتين في تشكيل الحكومة حيث يرى أنه لم يكن على استعداد لقبول المرشحين لشغل المناصب الوزارية لأسباب سياسية بحته وأخيرا تنازل عن منصبه لعلي زيدان، الذي رفض نهج سلفه أبو شاقور في الاختيار التكنوقراطي ورأى أن الوزراء والمناصب الأخرى سوف تحتاج إلى أن تكون مشتركة بين مختلف الجماعات إذا ما أريد للحكومة أن تتشكل وتستقر.[2]

ولقد عرض **زيدان** على التجمعات السياسية الكبرى في المؤتمر الوطني العام والمتمثلين في التحالف الوطني(NFA) وحزب العدالة والبناء(jcp)خمسه مناصب وزارية، كذلك نظر إلى التمثيل المناطقي في ليبيا، ولتجنب الانتقائية والمحسوبية السياسية، عين زيدان المستقلين لرئاسة المناصب الوزارية التي يشير إليها الليبيين باسم" المناصب السيادية" والتي تشمل وزارة الدفاع والداخلية والشؤون الخارجية والعدل والمالية، هذه الصيغة استدعت ما يكفي من الدعم للحصول على موافقة المؤتمر الوطني العام على الحكومة، ولكن خلقت توترات داخل الحكومة وتضاءلت قدرة زيدان في السيطرة على حكومته واستمرار الخلافات أضاع الزخم الإيجابي الذي ساد أثناء الانتخابات التي جرت في جويلية2012.[3]

---

[1] نفس المرجع، ص 36.

[2] عزة كامل المقهور ،"المرحلة الانتقالية في ليبيا إلى أين"، متحصل عليه من الرابط:

http://www.arab-reform.net/ar/المرحلة-الانتقالية-في-ليبيا-إلى-أين؟/ا تم الإطلاع بتاريخ : 02 ماي 2016.

[3] نفس المرجع.

هذه الانقسامات والتناقضات الداخلية جعلت من الصعب على المؤتمر العام أن يحكم البلاد فالمؤتمر سرعان ما وجد نفسه تحت رحمة الشارع المضطرب وخاض النقاش حول قانون التطهير والمعروف باسم قانون" العزل السياسي" وفي النهاية أخذ النقاش العام يتم بطريقة فظة لفرض القانون من قبل الثوار الذين عارضوا بشده مشاركة ما يصفونهم ببقايا النظام السابق في الناظم السياسي الجديد، الأمر الذي أرهب في نهاية المطاف المؤتمر الوطني وأجبره على تمرير النسخة الصارمة من قانون العزل السياسي، ووافق 164 عضوا على مشروع القانون فيما امتنع أربعة أعضاء فقط عن التصويت ولم يعارضه أحد في 5 ماي 2013.[1]

وبموجب هذا القانون، فإن كل من تولى مسؤولية قيادية، سياسية كانت، أو إدارية أو حزبية أو أمنية أو عسكرية أو مخابراتية أو إعلامية أو أكاديمية أو أهلية ضمن منظمات داعمة للنظام في الفترة بين 1 سبتمبر 1969 تاريخ الانقلاب الذي قاده القذافي و23 أكتوبر 2011، ممنوع من تولي الوظائف المهمة في الدولة الجديدة وكذلك من الحياة السياسية الحزبية، يضاف إلى هؤلاء كل من أيد نظام القذافي علناً عبر وسائل الإعلام وغيرها, أو كان له موقف معاد من ثورة 17 فبراير 2011، ودخل القانون حيز التنفيذ بعد شهر من تبنيه، وبموجب القانون المؤلف من 19 مادة تنشأ هيئة تسمى هيئة تطبيق معايير تولي المناصب العامة وهي التي سيُناط بها تطبيق القانون من خلال مقرها الرئيس في العاصمة طرابلس، وتمرير قانون العزل أدى إلى إقصاء قصري لعدد من كبار المسؤولين، والنتيجة لكل هذا هي فقدان أكثر البيروقراطيين خبرة في ليبيا وهو ما ترتب عنه انخفاض في القدرات المؤسسية الضعيفة أصلاً. [2]

---

[1] نفس المرجع.

[2]" قانون العزل في ليبيا"، متحصل عليه من الرابط:

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/3/10/قانون-العزل-السياسي-في-ليبياورقة-بحثية-بعنوان-ليبيا-الصراع-المسلح

تم الإطلاع بتاريخ 10 ماي 2016.

بعد ذلك، الحدث الخطير الذي هز أركان الدولة والبلاد والمتمثل في إقدام **إبراهيم الجضران** رئيس ما يسمى بالمكتب السياسي لإقليم برقة والمسيطر على المنشآت النفطية على استجلاب باخرة إلى ميناء **البريقة** لتغادر محملة بالنفط الليبي دون أن تمر الكمية على العدادات وخارج سلطة الدولة والبنك المركزي ودون صد من القوات التابعة للحكومة وهو ما كان سببا كافيا لإقالة السيد **علي زيدان** من طرف المؤتمر الوطني، ومباشرة بعد الإقالة بساعتين يغادر السيد **زيدان** البلاد بتواطؤ من آمر حرس المطار **مختار لخضر الزنتاني**. والمعلوم وقتئذ أن المطار كان تحت سيطرة ميليشيات **الزنتان** . وخلف السيد علي زيدان في موقعه السيد عبد الله الثني الذي كان ضعيفا جدا ويعمل تحت ضغط قوات القعقاع والصواعق المسيطرة على العاصمة مما اضطره الى تقديم استقالته الا أنه تراجع عن هذه الاستقالة بعد أن تعرض منزله في طرابلس الى القصف بقذائف الآربي جي كرسالة ضغط حتى لا يمضي في استقالته. وقد فهم السيد الثني الرسالة وأصبح يعمل وفق أجندة تيار سياسي معين وهو تحالف القوى الوطنية وأصبحت قراراته منحازة لهذا التيار وهو ما اضطر المؤتمر الوطني(الذي اتحدت كتله ضد كتلة التحالف وأصبحت أغلبية) إلى إقالته في جلسة شهيرة غلب عليها التشنج وعين مكانه السيد **أحمد امعيتيق** ابن مدينة **مصراته** وهو رجل أعمال شاب، إلا أن هذه الإقالة قوبلت بالرفض من طرف تحالف القوى الوطنية معتبرا أنها غير قانونية ومخالفة للإعلان الدستوري ومفروضة من **مصراته** ورفع دعوى قضائية في الغرض لدى الدائرة الدستورية في المحكمة العليا التي أقرت عدم شرعية الإقالة وأبقت على السيد **الثني** في منصبه.[1]

[1] "ليبيا الصراع المسلح وآفاق الحل السياسي"، مركز الدراسات الإستراتيجية و الدبلوماسية، متحصل عليه من الرابط: **http://www.csds-center.com ورقة-بحثية-بعنوان-ليبيا-الصراع-المسلح/** / تم الإطلاع بتاريخ: 10ماي 2016.

وقد قبل المؤتمر الوطني بحكم المحكمة، وفي هذه الأثناء كان الإعلام الموالي للتحالف يشحن الشارع ضد المؤتمر وضد وزراء التيار الإسلامي في الحكومة، فزادت المظاهرات وأصبحت تطالب بحل المؤتمر رافعة شعار " لا للتمديد ".[1]

وهو ما خلق أزمة بين الفرقاء، والتي تصاعدت بعد إعلان اللواء المتقاعد **خليفة حفتر** في 10 فيفري " عملية الكرامة " لتخليص ليبيا من ما سمّاه " الإرهابيين " في محاولة منه لاستنساخ التجربة المصرية، مع توافق الفرقاء على إجراء انتخابات برلمانية في جوان 2014 ، فإن نتائجها أججت صراعا مسلحاً لاسيما بعد انطلاق عملية " فجر ليبيا " في 13جويلية2014 للتصدي لمحاولات **حفتر** والميليشيات الموالية له السيطرة على طرابلس واندلاع الخلاف بين النواب المنتخبين على شرعية عقد جلسات البرلمان خارج طرابلس دون تليم رسمي من المؤتمر العام السابق.

تدريجياً تحول الانقسام السياسي إلى مواجهة مسلحة شاملة مع نزوع الأحزاب و النواب في كلا الطرفين لتأييد وتبني كل من عملية الكرام أو فجر ليبيا ، الأمر الذي أدى بالدائرة الدستورية في المحكمة العليا إلى إصدار قانون يقضي بحل البرلمان المعقد في طبرق ، وهو ما ساهم في تسويغ الإبقاء على جسمين تشريعيين، أولهما البرلمان المنعقد في طبرق الذي رفض قرار الدائرة الدستورية و رأى أن شرعية الانتخابات غير قابلة للانتزاع وثانيهما المؤتمر الوطني العام في طرابلس الذي عاد لمزاولة عمله ، ويعبر هذان الجسمين عن تحالفين غير متجانسين ، يضم الأول " **البرلمان** " ليبراليين وقوى قبلية في الشرق، ومحافظين وعسكريين سابقين وبعض رجالات النظام السابق وأنصاره . في حين يضم الثاني " **المؤتمر**" **مصراتة** وحلفاءها في مدن أخرى ، **كالزاوية وعزيان**، إضافة إلى الإسلاميين.[2]

[1] نفس المرجع.

[2] "أزمة الحوار الليبي في مسودة الاتفاق الخامسة"، **تقرير**: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص 2.

هذا الانقسام أدى بـ " **برناردينو ليون** " مبعوث الأمم المتحدة لليبيا، والذي خلف " **طارق متري** " في 11 أوت 2014 ، إلى تكثيف جهوده لإيجاد حل للصراع بين الطرفين ، وقد أثمرت هاته التحركات بالتوقيع على " **إتفاق الصخيرات** " الخميس 17 ديسمبر 2015 بمدينة **الصخيرات** المغربية و الذي جاء نتيجة عدة أشهر من المفاوضات ونتيجة لجهود العديد من الليبيين اللذين حضروا التوقيع إضافة لممثلي البلديات والأحزاب السياسية والنشطاء وممثلي القبائل بالإضافة إلى وزير الخارجية المغربي، **صلاح الدين مزوار** بالإضافة إلى مبعوث الأمم المتحدة **مارتن كوبلر** ووزراء خارجية دول غربية وعربية وسفراء[1].

تضمن **إتفاق الصخيرات** مجموعة من النقاط و هي : تشكيل حكومة وحدة وطنية توافقية، و اعتبار برلمان طبرق الهيئة التشريعية، وتأسيس مجلس أعلى للدولة ومجلس أعلى للإدارة المحلية وهيئة لإعادة الإعمار وأخرى لصياغة الدستور ومجلس الدفاع عن الأمن، وهي كالتالي:[2]

1. نص المقترح على " تشكيل حكومة الوفاق الوطني على أساس الكفاءة وتكافئ الفرص " يترأسها " **فايز السراج** " ، وتكلف الحكومة بممارسة مهام السلطة التنفيذية التي تتكون من مجلس للوزراء يرأسه رئيس مجلس الوزراء وعضوين نائبين ، وعدد من الوزراء ، ويكون مقرها بالعاصمة طرابلس .
2. السلطة التشريعية للدولة خلال المرحلة الانتقالية – التي لم تذكر مدتها – تضم مجلس النواب المنتخب في جوان 2014 " **برلمان طبرق** ".
3. جاء فيها أن المجلس الأعلى للدولة – هو أعلى مجلس استشاري – يقوم بعمله باستقلالية، ويتولى إبداء الرأي الملزِم بأغلبية في مشروعات القوانين و القرارات ذات الصفة التشريعية التي تعتزم الحكومة إحالتها إلى مجلس النواب، ويتشكل هذا المجلس من 120 عضو.

[1] نفس المرجع، ص ص 3-4.

[2] نفس المرجع، ص ص 4-5.

المبحث الثالث : التحديات البنيوية لقيام الدولة الليبية و سيناريوهات المستقبل

تواجه ليبيا شأنها شأن مختلف الدول المستقلة حديثا أو الخارجة من ثورة العديد من التحديات والتي تقف في وجه إعادة بناءها، هذه التحديات التي تراوحت بين السياسي و الأمني و الاقتصادي و الاجتماعي، تحديات قد ترهن مستقبل بناء الدولة الليبية الجديدة لما بعد الثورة أو تأتي على ما تبقى منها.

المطلب الأول : التحديات السياسية و الأمنية

بينت فترة ما بعد سقوط نظام القذافي وضعية ليبيا كبلد غير مستقر يسوده التنافسات السياسية و الإيديولوجية ما ينذر بدخول البلاد للمجهول حيث أفرز هذا الوضع ظواهر عديدة أبرزها التدهور السياسي و فقدان الأمن ومن أبرز هاته التحديات ما يلي: [1]

أولاً: التحديات السياسية

تختلف و تتنوع التحديات السياسية في ليبيا و التي سنعمل على إدراجها على شكل نقاط:

- طبيعة نظام القذافي و ما أنجر عنه و ذلك من خلال تبلور طبقات سياسية منفصلة عن المجتمع نفسه ، ومنه نجد فقدان ثقة المواطن بالنخبة و فقدان الثقة بين النخب و فقدان الثقة بين المكونات، ونختصر الحالة في ما يتم تداوله في الشارع الليبي : " سقط الطاغية لكن بقيت مؤسساته و ثقافته الاستبدادية ".
- قانون العزل و دوره السلبي الذي لعبه وسيلعبه في مسار المصالحة الوطنية بالإضافة إلى تهميشه جزء كبير من الشعب الليبي ما يهدد بدوره وحدة الشعب.
- القاعدة العسكرية التي تتمتع بها معظم الأحزاب في ليبيا أي أن هاته الأحزاب تمتلك كتائب مسلحة خاصة بها و تابعة لها ما يجعل العمل السياسي غير بعيد عن التهديد و العمل العسكري .

[1] زهير حامدي ، " ثلاث سنوات على الثورة الليبية : التحديات و المآلات" **مجلة السياسة العربية** ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، العدد 7 ، 2014 ، ص14.

- صعوبة توحيد الشعب الليبي تحت راية موحدة و سلطة مركزية مسيطرة وهذا راجع إلى البيئة القبلية و كذا التوجهات السياسية التي تتوجه إليها كل قبيلة.

هذه التحديات من جهة تقابلها تحديات سياسية أعمق مجملها تحدث أو حدثت في ليبيا بعد ما يعرف بإتفاق الصخيرات سنعمل على إدراجها بدورها على شكل نقاط و هي كالآتي:[1]

- غياب الأغلبية من وفد المؤتمر العام بطرابلس عن حفل التوقيع في مؤتمر الصخيرات بعد رفضهم للمسودة ، وعملوا على مطالبة المؤتمر في رسالة خاطبوا فيها " المبعوث الأممي في ليبيا " **ليون** بإعادة النظر في المسودة و إدخال تعديلات عليها معتبرين أن هذه التعديلات ضرورية لنجاح الحوار وتحقيق مخرجات عملية تنصف جميع الليبيين.
- إشكالية المقر العام للقيادة العامة للجيش الليبي وكذا مشكلة مقر حكومة التوافق أيضاً ، التي تطرح نفسها بقوة خاصة وأن الأطراف المعارضة للاتفاق تعهدوا بمنع السيد فايز السراج من دخول طرابلس، هنا يمكن أن نصوغ تهديدات رئيس الحكومة في طرابلس " **خليف الغويل** " ، التي أكد فيها أن الشعب الليبي لن يسمح لحكومة السراج من دخول العاصمة ، غير أن إعلان أطراف أخرى موافقة الكثير من الجماعات المسلحة في طرابلس لهذا الاتفاق، يعني أن حرب شوارع قد تكون محتملة الحدوث في العاصمة، هذا وقد استشعرت الأمم المتحدة هذه الإشكالية ، حيث أعلن رئيس بعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا أن بعثته تجري اتصالات مع مسؤولين من طرابلس ، بهدف التوصل إلى إتفاق يسمح لحكومة الوفاق الوطني بمباشرة مهامها في العاصمة.
- رفض رئيسي البرلمانين في طرابلس وبرق ، نوري أبو سهمين وعقلية صالح – اللذان يصران أنهما مصدر الشرعية في أي إتفاق سياسي لهذا الإتفاق ويريان أن من وقعوا عليه لا يمثلون إلاّ أنفسهم.

[1] "أزمة الحوار الليبي في مسودة الاتفاق الخامسة"، مرجع سابق، ص 7.

- دار الإفتاء التي يترأسها الشيخ " **الغرياني** " صاحب النفوذ والسطوة الواسعة يرى أن الإتفاق أمر " غير معتد به شرعا " ، إذ أن الموقعين لا يملكون " ولاية شرعية " وليسوا مخولين بالتوقيع ، و أن من شارك في مفاوضات **الصخيرات** والتوقيع على الاتفاقية ، من غير أعضاء المؤتمر الليبي في طبرق، ليست لهم ولاية أصلاً ولا يمثلون أحداً شرعاً.
- تشابك المصالح وتعقيد الأزمة وتنوع الأطراف المتصارعة ، داخلياً و إقليمياً ودولياً ، مع بروز مخاوف جدية من أن الاتفاق الأخير –**إتفاق الصخيرات** – ربما يكون طريقاً لفتح المجال أمام حكومة ثالثة في البلاد غير تلك التي ظلّت تتصارعان في طرابلس وطبرق .
- الرافضين لإتفاق **الصخيرات** من بين الأطراف الأساسية في طرابلس وطبرق لم ينتظروا طويلا لعقد اجتماعات بينهم بدايةً في **مالطا**، كما تسربت أخبار عن وجود مفاوضات أيضاً في سلطنة عمان ، ما قد يؤدي إلى توقيع اتفاق موازٍ مستقبلاً، ينتهي بالاتفاق على وحدة ثانية ، يقول أصحابها أنها منبثقة من الداخل بينما حكومة السّراج هي نتيجة توافقات دولية.[1]

[1] نفس المرجع، ص ص 8–9 .

ثانياً: التحديات الأمنية

يعد الاستقرار الأمني الأساس الذي تستند إليه عملية بناء النظام السياسي ، وبداية الطريق نحو بناء نظام ديمقراطي أو التحول إليه غير أن المضي قدما في هذه العملية في حالة ليبيا يكتنفه مجموعة من التعقيدات والتحديات الأمنية ، والتي سنعمل على إبرازها في جملة من النقاط وهي كالآتي:

- **ضعف الأجهزة الأمنية** مقابل المخاطر و التحديات التي تحيط بالمشهد الأمني الليبي ، حيث تضرر الجيش الليبي خلال الثورة بسبب عمليات الفرار من قبل القيادات و الجند ، وكذا هجمات حلف شمال الأطلسي " الناتو " التي خلفت خسائر كبيرة في جانب العتاد العسكري . هذا ما أدى بالجيش بعد الثورة إلى وضع لا يسمح له بفرض سلطته على الجماعات المتمردة المسلحة و توفير الأمن بشكل كافٍ.[1]
- **فوضى السلاح وتمدد وانتشار التنظيمات المتطرفة** وراء شعارات إسلامية محرفة، وتفاقم التجاوزات على حقوق الإنسان، من اعتقالات للآلاف من المحسوبين على النظام السابق خارج سلطة القانون، وممارسة عمليات قتل و تعذيب في حق هؤلاء الأفراد .
- **تواصل المواجهات بين الجماعات القبلية و بين المليشيات** التي تصفي حسابات من الماضي القريب أو تتصارع على السلطة و النفوذ، وغياب حالة الوحدة الوطنية الموروث عن النظام السابق " نظام القذافي".[2]

[1] بول سالم أماندا كادليك، مرجع سابق، ص 9.

[2] عامر راشد ، "تصحيح مسار المرحلة الانتقالية"، متحصل عليه من الرابط:
anbamoscow.com/thoughs/20121001/37719446 تم الإطلاع بتاريخ: 13 ماي 2016.

- **عمليات التهريب الواسعة للأسلحة و الذخيرة** عبر كل بلد من البلدان التي تشترك في حدودها مع ليبيا ومشكل استعادة الأسلحة السائبة من ترسانة القذافي، التي تعبر الحدود وتزيد من عدم الاستقرار في الدول المجاورة ما يشكل بؤرة توتر في العلاقات بين دول الجوار و بين ليبيا.[1]
- **رفض الثوار فكرة نزع السلاح و الانضمام إلى بنية الدولة الرسمية** ، من مبدأ التزامهم بما يعتبرونه " حماية الثورة " هذا من وجهة نظر البعض فيما يرى البعض الآخر من الثوار أنهم و بالتخلي عن أسلحتهم سيفقدون العديد من الامتيازات التي يتمتعون بها ، في حين آخرين يدفعهم انعدام ثقتهم في العملية الانتقالية ذاتها إلى عدم تسليم أسلحتهم .[2]
- **تحدي بناء الجيش الليبي** ، حيث وجد قيادة أركان في طبرق و أخرى في طرابلس وكل منها تدعي الشرعية على الرغم أن معظم الليبيين والمجتمع الدولي يعترفون بشرعية قيادة خليفة حفتر لقيادة الجيش ،هذه النقطة بالذات ظلّت حولها خلافات كبيرة خلال المفاوضات التي قادتها الأمم المتحدة ، حيث أصرت قوات فجر ليبيا على استبعاد **حفتر** من قيادة الجيش بشكل كامل ، و اتهمته اتهامات خطيرة بينما كان الطرف الآخر يصر على شرعيته ، محتجا بأن البرلمان المعترف به دولياً هو من منح له تلك الصفة.
- محاولة الأمم المتحدة لإيجاد صيغة توافقية بعد الإقرار بالمجلس الرئاسي الذي تخول له الصلاحيات الأمنية والعسكرية، في انتظار أن تفصل حكومة التوافق في قيادة الجيش وهي نقطة برأي الكثيرين بقدر ما أجّلت الخلاف الأكبر، بقدر ما هي خطيرة قد تتسبب في تفجير للوضع إذا تم تعيين شخصية لا تحظى بالتوافق والإجماع.[3]

---

[1] بول سالم وأماندا كادليك، مرجع سابق، ص 14.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] نفس المرجع، ص 15.

المبحث الثاني : التحديات الاقتصادية و الاجتماعية

أولاً : التحديات الاقتصادية

الحروب الأهلية في معظم الأحيان تحدث في الدول التي تفتقر إلى الموارد اللازمة للحفاظ على مؤسسات الحكم الأساسية وتوفير الخدمات العامة، و تعد ليبيا دولة ثرية بالمقارنة مع العديد من البلدان التي مزقتها الحروب الأخرى، وكان هناك توقع بوجود مستويات عالية في نصيب الفرد من الدخل القومي بعد انتهاء الصراع، وكذا كان من المتوقع أيضا عودة النشاط الاقتصادي على نطاق واسع بعد الحرب وبدوره كان من المتوقع أن التحسن الاقتصادي سيعمل على تسهيل عملية الانتقال السلمي للسلطة، وتخفيف الأعباء على الجهات الدولية المانحة، لكن و لسوء الحظ فإن الانتعاش الاقتصادي في ليبيا ما بعد الحرب لم يكن متماشيا مع الخطة المتوقعة وهذا راجع إلى مجموعة من الأسباب والتحديات سنعمل على التطرق إليها في مجموعة من النقاط : [1]

- **الثروة النفطية في ليبيا خلقت بعض المشاكل** المتوقعة و غير المتوقعة فإذا كانت الثروة النفطية قد قللت من الحاجة للمساعدات الخارجية فإنها في نفس الوقت جعلت من الصعب على الجهات الدولية الفاعلة التأثير على السياسة الليبية.
- **انكماش النشاط الاقتصادي** بشكل حاد خلال الحرب حيث انخفض الناتج المحلي في عام 2012 بنسبة 60% عن عام 2010 ، وهذا الإنخفاض يرجع إلى حقيقة أن إنتاج النفط انخفض من 1,77 مليون برميل يوميا إلى 22000 ألف برميل يوميا.
- **تفضيل الليبيين العمل في القطاع الحكومي** كون الأجور فيه عالية، وهذا يجعل وظائف القطاع الخاص أقل جاذبية لليبيين، وبالتالي ضعف القطاع الخاص ونقص الاستثمار سواءً من قبل الليبيين أو من الشركات الأجنبية.

[1] سيفيس كريستوفر وجوفري مارتيني، مرجع سابق ، ص ص 49-54.

- **خطر الجماعات المتطرفة** في المناطق المتاخمة لليبيا من جهة ومن جهة أخرى ومع انتشار بين الشباب الليبي يصبح الأمر أكثر خطورة بإمكانية انزلاق هؤلاء الشباب بفعل الحاجة المادية للانضمام إلى صفوف الجماعات الإرهابية.[1]
- سيطرت الميليشيات المسلحة على المنشآت النفطية عام 2013 مما أدى إلى انخفاض إنتاج النفط إلى أدنى مستوى له بعد الثورة ووصل إلى 160.000 برميل يوميا في سبتمبر، وهذا يكلف الحكومة الليبية 130 مليون دولار في اليوم الواحد كفاقد من إيراداتها ، هذه الاضطرابات تؤدي إلى انصراف الشركات الأجنبية عن المزيد من الاستثمار في ليبيا في قطاع الطاقة أو حتى شراء النفط من ليبيا في المستقبل.[2]

الشكل رقم (1): الانتعاش وتراجع الإنتاج اليومي للنفط في ليبيا في الفترة 2010-2013*

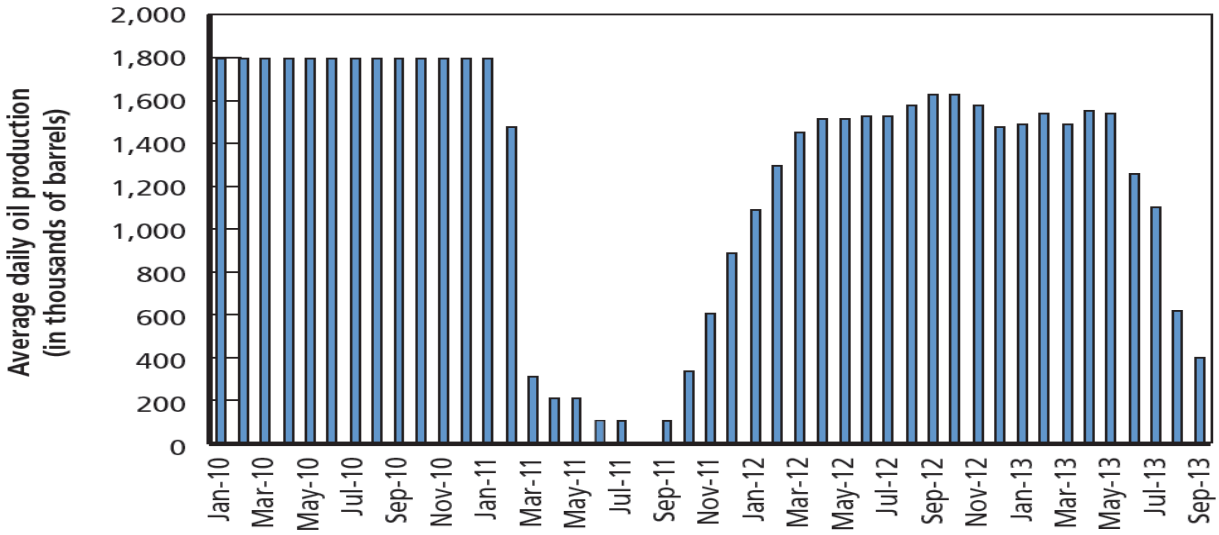

الشكل البياني يمثل انكماش و ارتفاع النفط في ليبيا و الملاحظ أن إنتاج النفط شهد سقوط حر في شهر جوان 2011 ليعيد الارتفاع تدريجيا بداية من شهر نوفمبر ليعاود السقوط الى أدنى حالاته في سبتمبر 2013.

[1] محمود جبريل، "ليبيا إلى أين"، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد 399 ، ماي 2012 ، ص 101.

[2] نفس المرجع، ص 106.

- **الاستثمارات تحتاج إلى بيئة خدمات وأمن واستقرار** على مستوى المؤسسات السياسية والإدارية والتشريعية، وهي كلها تقريبًا بحسب بيانات الدولة الليبية أو المؤسسات الدولية ذات علاقة غير متوفرة، فعلى سبيل المثال اضطر مصنع مصراتة للحديد والصلب إلى تخفيض ساعات العمل وأحيانًا إلى إغلاق المصنع لأيام بسبب ضعف شبكة الكهرباء وقطعها المفاجئ أحيانًا بسبب الاشتباكات، وأحيانًا بسبب عدم توفر قطع غيار صيانة الشبكات العامة.
- أيضًا ثمة **معوقات تشريعية** على مستوى التسهيلات القانونية التي يبحث عنها المستثمر كالتعريفات الضريبية المنخفضة والتسهيلات الجمركية، إضافة إلى البيئة البيروقراطية المعقدة داخل مؤسسات الدولة والتي تضطر المستثمرين إما إلى النفور أو طرق أبواب الفساد.
- **غياب استراتيجيّة تنموية شاملة**، من أجل تشجيع مبادرات القطاع الخاص للولوج إلى مختلف القطاعات الاقتصادية على أساس احترام مبادئ القانون والالتزام بقواعد االمنافسة، وإضافة إلى استقرار الاقتصاد الكلّي، يتطلب إنجاح هذه الإستراتيجية التنموية إدارةً اقتصاديةً فاعلةً تدعم المستثمرين، وقطاعاً مصرفياً ديناميكياً يضمن الوصول إلى التمويل، وإطاراً قانونياً وتنظيمياً واضحاً يحمي حقوق الملكيّة، ويقي من الممارسات الضارة بالمنافسة، ونظاماً قضائياً غير منحاز يسهر على تنفيذ مقتضيات العقود، وآليّات مناسبةً لتعزيز الثقة الاجتماعية في مجتمع افتقر إلى مثل هذه الثقة مدّة أربعة عقود.
- **التحديات المرتبطة بتأهيل طاقاتها البشرية** ورفع قدرتها على تزويد أسواق العمل باليد العاملة ذات المهارات التي تلبي حاجات المشاريع الاقتصادية في مجالات الصناعة والخدمات، ومواكبة متطلبات التنويع الاقتصادي. فعلى رغم أن الأرقام الرسمية تشير إلى تحسّن ملموس في مستويات الالتحاق بالتعليم، إلا أن ظاهرة البطالة المرتفعة.
- **التعويل المفرط على عائدات النفط**، وترسيخ شبكة الوصاية، وتوزيع الريع على المقرّبين من النظام.
- **عدم الانسجام العميق للسياسات الاقتصاديّة**، ما أدّى إلى تهالك البنية التحتية، وتردّي الخدمات الاجتماعية، وندرة فرص المبادرة الفردية، في ظلّ بيئة استثمارية منفرة لا تخضع لأي ضوابط قانونية شفافة. [1]

[1] "الاقتصاد الليبي عقب ثورة فبراير: مؤشرات الانهيار وآمال العودة"، متحصل عليه من الرابط: الاقتصاد-الليبي/الاقتصاد-الليبي-عقب-ثورة-فبراير-مؤشرات-الانهيار-وآمال-العودة/https://www.noonpost.net تم الإطلاع بتاريخ : 18 ماي 2016.

ثانياً: التحديات الاجتماعية

منذ بداية الثورة في ليبيا قام القذافي بالعمل على " **تسليح القبائل** " نتيجة لفهمه لبنية المجتمع الليبي القبلية، وأمل القذافي من خلال هذا التسليح إلى تحويل الصراع من ثورة شعبية ضد نظام استبدادي إلى حرب أهلية تلعب فيها القبائل دورًا مركزياً حيث نجح في الحصول على دعم بعض القبائل و التي حاربت إلى جانبه خلال الثورة . [1]

أدى استغلال القذافي للقبيلة إلى تفاقم حدة الخصومات خاصةً بعد الثورة ، ما أدى إلى ظهور ما يعرف" **بالمجتمعات النازحة** " والتي تعتبر عقبة رئيسية أمام إعادة التماسك الاجتماعي الليبي في مرحلة ما بعد الصراع، في هذا السياق يشمل مصطلح " النزوح " الأشخاص النازحين داخلياً واللاجئين الذين فروا من البلاد، لا يمكن أن يحدث أي إنتعاش وطني في ليبيا ما دام هناك جزء لا يتجزأ من المجتمع يعيش في مخيمات للاجئين داخل البلاد و خارجها.

لقد تركت هزيمة النظام السابق ومقتل القذافي الموالين له في حالة من الفوضى ، ودفع الخوف من الانتقام– وخاصة في ظل غياب سيادة القانون وانهيار مؤسسات الدولة الأمنية – أعداد كبيرة من أفراد النظام السابق وعائلاتهم إلى الفرار من البلاد ، في حين أصبح آخرون نازحين داخلياً بسبب استمرار العنف ، و بحسب تقديرات المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فقد بلغ عدد النازحين داخل ليبيا إلى ما يقارب 60.000 نازح ، بالإضافة إلى أعداد كبيرة من الليبيين الذين يعيشون في تونس و مصر والجزائر وهم غير مسجلين رسميا كلاجئين . [2]

---

[1] الحسن عاشي، "ليبيا : التحديات الاقتصادية بعد الثورة"، متحصل عليه من الرابط: http://carnegie-mec.org/publications/?fa=45663 تم الإطلاع بتاريخ:18 ماي 2016.

[2] إبراهيم شرقية، "إعادة إعمار ليبيا : تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية"، الدوحة : مركز بروكنجر، العدد 9، 2013 ، ص ص17– 20.

ولعل أخطر المشاكل المتصلة بالنازحين داخليا ، هي مشكلة مدينة " تاورغاء " ، فبحسب سكان مدينة **مصراتة** المجاورة لها، شن مقاتلو تاورغاء التابعين لكتائب القذافي حملة قتل و اغتصاب ممنهجة خلال حصارهم الذي فرضوه على مدينة مصراته و الذي دام لمدة شهرين ، وبعد سقوط القذافي أجبر ثوار مصراتة جميع سكان تاورغاء البالغ عددهم 42.000 على ترك المدينة والتي أضحت مهجورة بشكل شبه كامل، ويعيش معظم أبناء **تاورغاء** في ثلاث مخيمات، في حين لجأ آخرون إلى مدن ليبية أخرى أو فرو من البلاد.[1]

تاورغاء قد تشكل المثال الأكثر دراماتيكيا عن النزوح في ليبيا ، إلاّ أنها ليست الوحيدة . فقد ساهمت نزاعات قبلية أخرى أيضاً في نزوح بعض المجتمعات في ليبيا ، بما في ذلك النزاعات بين قبائل **القواليش، العوينية ، الريانية الغربية ، الطوارق** ، بالإضافة إلى الصراع القبلي في جبل نفوسة بين قبيلة الزنتان " التي إنضم أهلها إلى الثوار " **وقبيلة المشايشة** " التي إتهم أهلها بالوقوف إلى جانب نظام القذافي".

هذا الصراع القبلي يستدعي القائمين على الوضع في ليبيا إلى الإسراع في وضع أو إنشاء إطار قانوني من أجل التعامل بعدل مع جميع الأطراف المتضررة وهو ما يلغي رغبة المجتمعات المتضررة في أخذ القانون بيدها.[2]

[1] نفس المرجع، ص ص 21-25.

[2] نفس المرجع، ص ص 25-30.

المطلب الثالث : التحديات الخارجية

تبرز أهمية ليبيا سواء في محيطها الإقليمي أو الدولي من خلال اعتبارات عدة، وعلى رأسها ما تمتلكه من ثروات نفطية التي استقطبت دائما التنافس بين الدول الكبرى للحصول على مكاسب و تحقيق مطامح متوخاة، وهو ما دفع تلك الدول إلى التدخل لإسقاط النظام السابق الذي لم يكن يرتبط معها بعلاقات جيدة ، وعليه فهاته الدول لن تتوقف عن التدخل بالشأن الليبي أو فرض مواقف معينة ، لا سيما و أنها تعد إسقاط النظام السابق خدمة أدتها إلى القيادة الليبية التي لابد أن تظهر إمتنانها وإشادتها بموقف تلك القوى التي أنقذت الشعب الليبي من النظام التسلطي . فحسن التعامل من جانب القادة الليبيين مع تلك الدول و التمسك بمصالح ليبيا لابد أن يكون القاسم المشترك معها ، إذ أن بناء الداخل الليبي يعتمد على العلاقات مع الخارج لاسيما الدول التي إرتبطت بعلاقات مصالح و شراكة معها، أي أن حاجة ليبيا لبناء مؤسساتها العسكرية و المدنية وتثبيت أمنها وتحديث إقتصادها وترميم ما خربته الحرب وغيرها من الحاجات التنموية و التربوية ، تتناسب مع حاجة أوروبا للنفط الليبي و أسواق لتصريف منتجاتها ومجال لعمل شركاتها لاسيما في مجالات الطاقة المتجددة و الحفاظ على البيئة ، وهي فرص واعدة يمكن أن تساهم في تحقيق مكاسب لأوروبا في ظل الأزمة الاقتصادية الحادة التي تمر بها دولها.[1]

الأمر الآخر الذي ينظر الجانب الأوروبي من خلاله إلى دور ليبيا هو ما يمكن أن تساهم به في مجالات أمنية تتعلق بالهجرة الشرعية وحركات التطرف المنتشرة في دول جوار ليبيا ، والتهديد الذي تمثله بالنسبة لإفريقيا و دول العالم الأخرى ، وما زاد من خطورة الأمر فقدان السيطرة على ترسانة ليبيا العسكرية من السلاح بعد سقوط النظام السابق ، وخطورة وقوعها في يد تلك الجماعات المسلحة و الجماعات الإجرامية و تجار المخدرات.[2]

---

[1] أحمد يوسف أحمد، "الربيع العربي و الإتحاد المغاربي" ، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 397، مارس 2012 ، ص 9.

[2] نفس المرجع، ص 10.

سقوط نظام القذافي أعاد المئات من المرتزقة والمقاتلين ، والذين يحتمل إنضمامهم إلى الجماعات التابعة لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وجماعة جيش تحرير الرب في وسط إفريقيا مما يزيد من مخاطرها على مصالح ليبيا و أمنها و إستقرارها لا سيما وأن الكثير من تلك الجماعات كان يعمل تحت إمرة القذافي و لا يزال على إتصال مع بعض المحسوبين على نظامه، والذين يمكن أن يستخدموهم للإضرار بمصالح ليبيا وتهديد الشركات الأجنبية المستثمرة والتي تعمل في مناطق نائية من ليبيا، ومما يزيد هذه التحديات الخارجية الأمنية هو خطر الطوارق في بلدان مثل مالي و النيجر و موريطانيا حيث يمثل الوضع غير المستقر للدول المجاورة لليبيا، حالة من القلق و عدم اليقين بما سيتسبب به ذلك على الواقع الليبي لا سيما مع إتساع رقعتها الجغرافية وضعف قدراتها الأمنية، فالنظام سواء في مصر أو تونس لا يزال طور البناء ويواجه تحديات مماثلة لما تواجهه ليبيا ، وتتصارع بداخله قوى داخلية وخارجية، يمكن أن تؤثر على الوضع الهش في ليبيا ، ولازالت العلاقات التونسية الليبية تعاني من آثار الثورة الليبية وتتسم بالتوتر ، حيث أن يعتبر وجود رموز مهمة من النظام السابق هاربة من العدالة على الأراضي التونسية يعكر الصفو بين البلدين ، الأمر نفسه بالنسبة للجزائر.[1]

في حين يتطلب البناء الديمقراطي الجديد البحث عن أليات جديدة في رسم سياسة خارجية تكون في خدمة مصالح ليبيا و العمل على تغيير النهج العدواني الذي كان يتبعه النظام السابق و تحسين صورة ليبيا، التي تضررت كثيراً بفعل السياسات العدائية للقذافي ورعايته للإرهاب و تهديده المستمر لشعبه أو لشعوب العالم ، والعمل على إظهار روح التعاون و التسامح تجاه الآخرين.[2]

إقليميا وقبل توقيع اتفاق الصخيرات انقسم المحيط الإقليمي والعربي إزاء الأزمة الليبية التي فجرها انقلاب اللواء المتقاعد خليفة حفتر في السادس عشر من مايو من العام الماضي بدعوى مكافحة الإرهاب في

[1] نفس المرجع، ص 11.

[2] نفس المرجع، ص ص 11-12.

ليبيا؛ فدول كمصر والإمارات قدمت دعمًا غير محدود لعملية الكرامة التي قادها حفتر وحاول تعميمها على كافة مدن ليبيا إلا أن حراك فجر ليبيا المسلح الذي انطلق في يوليو 2014 قضى على آمال حفتر العراض في ذلك، فعسكريًا تواجه حفتر في شرق ليبيا مع فجر ليبيا في غربها، وسياسيًا أضحى المؤتمر الوطني العام ندًا لمجلس النواب المنتخب في يونيو 2014، وكان لكل فريق أو طيف سياسي وجناح مسلح داعمون ومؤيدون خارجيًا.[1]

وصل حد دعم مصر والإمارات لحفتر ومجلس النواب أن وجهتا مجتمعتان مرة، ومصر على انفراد ضربات جوية على مواقع في العاصمة الليبية طرابلس تابعة لعملية فجر ليبيا أسفرت عن مقتل قرابة 30 شخصًا، وكذلك وجهت مصر ضربة جوية على مدينة درنة نجم عنها مقتل أطفال ونساء ومدنيين، وذلك عقب ذبح 21 قبطيًا مصريًا على شواطئ مدينة سرت وسط ليبيا على يد تنظيم الدولة الإسلامية.

من جانبها باركت الحكومة المصرية كأحد أطراف النزاع الليبي إقليميًا الاتفاق السياسي الموقع بالصخيرات المغربية، شريطة ألا تكون للحكومة مواقف عدائية تجاه النظام المصري، بعد أن استطاع المبعوث الأمريكي الخاص للحوار السياسي جوناثان واينر إقناع أجهزة الدولة المصرية السياسية والأمنية بدعم الاتفاق وكف يدها عن التدخل سلبيًا في الشأن الليبي.[2]

الإمارات رغم إعلانها وحضورها لمؤتمر روما في الثالث عشر من ديسمبر الماضي، وبعدها بيومين لتوقيع الاتفاق في الصخيرات، إلا أن موقفه العملي من حكومة الوفاق الوطني غير معلوم على وجه الدقة،

[1] الاقتصاد الليبي عقب ثورة فبراير: مؤشرات الانهيار وآمال العودة، متحصل عليه من الرابط:

https://www.noonpost.net/الاقتصاد-الليبي/الاقتصاد-الليبي-عقب-ثورة-فبراير-مؤشرات-الانهيار-وآمال-العودة ، تم الإطلاع بتاريخ: 7 ماي 2016.

[2] نفس المرجع.

خاصة وأن نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي نشروا صورًا لمدرعات حديثة قالوا إنها قادمة من الإمارات إلى ميناء طبرق في أقصى الشرق الليبي حيث نفوذ اللواء المتقاعد خليفة حفتر.[1]

المطلب الرابع: السيناريوهات المستقبلية

تعيش ليبيا على وقع أزمات عديدة في ظل عدم وجود سلطة موحدة للدولة ، وعدم قدرة المؤسسات الحالية على إدارة الشؤون البلاد بأسلوب رشيد، بالإضافة إلى ظهور الاتجاهات الانفصالية وكذا الإرهاب و الترهيب وانتشار السلاح، كلها مؤشرات إن دلت على شيء فإنها تدل على خطورة المشهد والأوضاع في ليبيا وتقودنا إلى طرح تساؤل عن مستقبل ليبيا أو إن صح القول عن السيناريوهات المستقبلية المتوقع حدوثها في ليبيا وللإجابة عن هذا التساؤل أمكننا الحديث عنه من خلال ثلاث سيناريوهات وهي " سيناريو التدخل الخارجي، سيناريو الشوية السلمية، سيناريو الحرب الأهلية"

وما يمكن قوله أن ليبيا ستعرف سيناريوهات محتملة في مستقبلها القريب ولعل أهم هذه السيناريوهات يتمثل فيما يلي: [2]

أولا: سيناريو التدخل الخارجي:

يكاد لا يمرّ يوم واحد إلا وتعجّ فيه الصحافة الغربية من مواقع وصحف ومدونات محترفة، بتقارير ودراسات وتحليلات تصب في خانة واحدة: الوضع في ليبيا صار خارج السيطرة من كل الجهات، خصوصاً لنواحٍ أربع: ـ سيطرة تنظيم "داعش" على أهم الآبار النفطية في البلد.

---

[1] نفس المرجع.

[2] سيناريوهات التدخل العسكري في ليبيا : ساعة الصفر للعملية الكبيرة متحصل عليه من الرابط:
http://www.alaraby.co.uk/politics/2016/1/10/سيناريوهات-التدخل-العسكري-في-ليبيا-ساعة-الصفر-للعملية-الكبير تم الإطلاع بتاريخ: 03 ماي 2016.

- تهديد التنظيم لمجموعة من الدول الحدودية أو القريبة من حلفاء الغرب في حربه على "الإرهاب"، أي تونس والمغرب والجزائر ومصر.
- تحوُّل ليبيا، نتيجة اللااستقرار الأمني والسياسي، وبسبب سيطرة "**داعش**" على أجزاء واسعة من أراضيه ومنافذه الحدودية، إلى مصدر "التصدير" الأساسي للمهاجرين ولشبكات تهريب البشر إلى الضفة الأخرى من المتوسط، أي إلى أوروبا، في زمن بات شعار "الحرب على المهاجرين" بأهمية "الحرب على الإرهاب" بالنسبة لعواصم الغرب.
- تحوُّل التنظيم إلى استراتيجيا تتعاطى مع ليبيا كعاصمة احتياطية عالمية للتدريب والتوسع والتجنيد والتخطيط للعمليات الخارجية.

هذا وتتقاطع المصادر عند اعتبار أن كل ما يُنشر في إطار التهويل من خطر الانفجار الشامل في ليبيا، وأثره على النفط وضبط الهجرة وتهديد دول المغرب العربي المتعاونة مع أوروبا والولايات المتحدة ضد "الإرهاب"، ليس بريئاً من شبهة التمهيد لتدخل عسكري غربي شامل، أطلسي أو أميركي مباشر، بقرار من مجلس الأمن الدولي أو من دونه، في ليبيا، على شاكلة إنزالات وتدخل بري يتم التحضير له على نار هادئة، لأن واشنطن وحلفاءها باتوا مصرّين، أكثر من أي يوم مضى، على تفادي أخطاء وكوارث ارتكبوها بالفعل في العراق وقبله أفغانستان، أكان لناحية تكبد خسائر بشرية كبيرة في صفوفهم، أو لجهة تأليب أهل البلد الذين يحتلونه ضدهم.[1]

في الشق القانوني – السياسي، تمكن معسكر الغرب مع بعض العرب المتحمسين لخيار التدخل العسكري الخارجي، من إيجاد ملامح مخرج مناسب لهم طبعاً، ويعرب كثيرون عن خشيتهم من أن يكون مكلفاً للغاية بالنسبة لليبيين وبلدهم ومستقبله. المخرج السياسي للحرب على ليبيا بدأت معطياته تظهر من

[1] نفس المرجع.

خلال اتفاق الصخيرات، أو ما يحلو للبعض تسميته "إملاء الصخيرات"، بما أنه تم فرض ما يريد البعض تم وصفه على أنه حلّ سياسي بالقوة على طرفي النزاع، المؤتمر الوطني وبرلمان طبرق.

أحدث ما يتم تسريبه عن تحضيرات الحملة العسكرية في ليبيا نقلتها مواقع غربية على شاكلة تقارير أشبه بنصائح عسكرية أو أقرب إلى تسريب سيناريوهات يجري الإعداد لها بالفعل. تنطلق تحضيرات الأميركيين وحلفائهم من فرضية تقول إن 5 آلاف مقاتل من "**داعش**" يسيطرون حالياً على نحو عشرة مواقع نفطية في البلد، استناداً إلى أرقام مصدرها استخباري طبعاً. استخبارات سيكون لها الدور الرئيس في أي تدخل بدأ يشهد مراحله التنفيذية بحسب المواقع المعنية بالتحليلات والدراسات الدولية. وتؤكد المواقع ما سبق أن نشرته صحيفة "**دايلي ميرور**" البريطانية قبل أيام، عن أن عناصر من جهاز القوات البريطانية الجوية الخاصة (sas) وصلوا بالفعل إلى ليبيا أخيراً، لتحضير الأرضية وجمع المعلومات الضرورية تمهيداً لقدوم عدد كبير من القوات الغربية الحليفة، بواقع ألف بريطاني و6 آلاف أميركي وأوروبي عموماً بقيادة إيطالية وبريطانية وفرنسية وإسبانية، مع ترجيح مشاركة مصرية. [1]

وفي حين تُجمع المصادر على تأكيد أن الشكل العام للحملة سيكون هجوماً جوياً وبحرياً صاروخياً كاسحاً ومركزاً ضد التنظيم، إلا أن أحداً لا يدّعي امتلاكه تفاصيل عن ماهية الأدوار التي ستكون موكلة للقوات البرية، وعما إذا كانت "الجيوش" الليبية النظامية، أي الفرق التابعة لكل من القيادتين في طرابلس وطبرق، ستشارك بشكل مباشر في القتال بإمرة من قيادة التحالف الخارجي الذي اقترب من إنجاز معظم استعداداته بعدما صار قرار التدخل الأجنبي في ليبيا محسوماً عملياً عقب هجمات باريس في 13 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي. لكن مهما تنوّعت التسريبات حول شكل التدخل ومداه، إلا أن إجماعاً يسود

[1] إبراهيم منشاوي ،"الدولة في ليبيا في ظل تنامي خريطة الجماعات المسلحة"، متحصل عليه من الرابط: http://www.acrseg.org/6890 تم الإطلاع عليه بتاريخ : 2016/05/03.

دوائر صنع القرار في الغرب على أن الأمر الوحيد الذي لن يتم تسريبه، هو توقيت العملية، أو "اللحظة صفر" التي ستبقى بالتأكيد مفاجئة تماماً، لتحقيق الشرط الأساسي للنجاح. [1]

وبحسب مصادر هاته المواقع، فإنّ العملية تتضمن إنزالاً سيكون الأكبر منذ الإنزال في الحرب الكورية عام 1952، لتكون كل من طرابلس وبنغازي قاعدتي انطلاق عمل الآلاف من القوات الخاصة المذكورة أعلاه في الشرق والغرب.

و نحو تأكيد أن الولايات المتحدة ستكون في موقع قيادة العمليات العسكرية البرية في ليبيا، على عكس وقوفها في المشهد الخلفي خلال الحرب الأطلسية، للإطاحة بالديكتاتور معمر القذافي ونظامه قبل 5 سنوات. واللافت يبقى ارتفاع أعداد التقارير في الأيام الأخيرة عن استعدادات التدخل العسكري الخارجي في ليبيا والتي وصلت إلى صحف عربية صارت أكثر اهتماماً بتسريب معلومات التحضيرات العسكرية وتفاصيلها، على الرغم من اهتمام دوائر غربية أخيراً بتكرار أنه "لن يكون هناك تدخل على الأرض"، بحسب تعابير مفوضة السياسة الخارجية والأمنية في الاتحاد الأوروبي "**فيدريكا موغريني**"، التي لم تقل إنه لن يحصل تدخل، بل أصرّت على أننا لن نشهد "تدخلاً على الأرض". كلام موغريني يرى فيه كثيرون أنه نفي في معرض التأكيد، بما أن اللعب على المصطلحات صار رائجاً هذه الأيام، بما أن الغرب لا يميل لإستخدام مصطلح تدخل بري إلا للإشارة إلى اجتياح واسع النطاق. أما العمليات البرية "النخبوية" أو المحدودة، لقوات أميركية أو غربية عموماً، فلا يميل العقل العسكري لوصفها بأنها عمليات "تدخل على الأرض" عموما. [2]

ثانيا: سيناريو التسوية السلمية

يتمثل هذا السيناريو في تحقيق التحول الديمقراطي المنشود والعمل على إعادة بناء الدولة الليبية، وهذا السيناريو، وان كان صعبا نظرا لما تعانيه ليبيا الأنا لا أنه ليس مستحيلا ، وذلك من خلال عمل

[1] نفس المرجع.

[2] نفس المرجع.

القائمين على الوضع بدعم نظام التعددية الحزبية أو إجراء انتخابات حرة ونزيهة تشارك فيها كل القوى السياسية على قدر المساواة ، وهو ما يقود إلى حكومة ديمقراطية واستقرار داخلي ،و عملها على دعم الحراك الشعبي المدني والذي يطالب ببناء جيش وطني ومؤسسات ديمقراطية ، ويتمثل إصرار الحراك الشعبي وتمسكه بالخيار المدني والديمقراطي يشكل أفقا لخروج البلاد من المأزق وفتح المجال لنجاح عملية الانتقال الديمقراطي ، ولكن هذا السيناريو يواجه صعوبات عدة منها عدم وجود مؤسسات قوية في ليبيا تستطيع أن تقود عملية التحول الديمقراطية بالإضافة إلى خلاف المحتدم بين الجماعات المسلحة حول شكل الدولة الليبية نجاح هذا السيناريو يعتمد على مدى قدرة النظام على إحداث القطيعة مع المناخ الذي ساهم في تنامي بذور الأزمة وتجاوز كل الأخطاء التي سادت المرحلة السابقة.[1]

ثالثا: سيناريو نشوب الحرب الأهلية

يعد سيناريو نشوب الحرب الأهلية من أبرز السيناريوهات المحتمل حدوثها في ليبيا وهذا في ظل حالة الاحتقان المسيطرة على الوضع في ليبيا وذلك بعد أكثر من أربع سنوات من العنف والعمليات الثأرية ،فمع بروز الميليشيات والمجموعات المسلحة في المشهد الليبي ، ووقوفها خلف عدد من القرارات السياسية وتمكينها من السيطرة على بعض الموارد الاقتصادية.[2]

بدأت الأزمة الليبية تتجه نحو الاحتراب الداخلي، بعد ان اتخذ كل فريق –سياسي أو قبلي أو جهوي– المجموعات المسلحة ظهيرا له.هكذا فان استمرار تصاعد الأوضاع في ليبيا وانسداد أفق الحل السياسي يقود ليبيا إلى حرب أهلية شاملة ،خاصة اذا ما استمرت جماعة الإسلام المتطرف في محاولات فرض هيمنتها على بعض المدن الرئيسية و بسط نفوذها بقوة السلاح على الشعب و الدولة اللبيبة وفي غضون ذلك يتزايدْ القلق من أن تنقسم ليبيا تحت وقع الاقتتال بين الميليشيات الإسلامية والقبائل و تفتت الوضع الأمني.

---

[1] نفس المرجع.

[2] عبد العزيز محمد العجمي، "السيناريوهات المستقبلية للثورة الليبية"، متحصل عليه من الرابط:
http://www.sabr.cc/m/inner.aspx?id=10453 تم الإطلاع بتاريخ :03 ماي 2016.

خلاصة الفصل:

بناءً على ما تم تناوله خلال هذا الفصل قد توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات سنعمل على إيرادها و هي كالآتي:

- ✓ النظام الليبي هو نتاج لمجموعة من الأحداث التاريخية المتسلسلة يمكن حصرها من مرحلة الاستعمار مروراً بفترة الحكم الملكية وصولاً إلى نظام القذافي وفترة حكمه.
- ✓ نجاح الثورة في كل من تونس ومصر والدور الذي لعبته وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي من العوامل الأساسية لانتقال موجة التغيير إلى ليبيا وقيام الثورة.
- ✓ قمع القذافي للمظاهرات الشعبية بالسلاح ، حرك الجانب الدولي ليقوم بشن غارات جوية على نظام القذافي مقدماً يد المساعدة للثوار وهو ما أعطى أكله بإسقاط نظامه 20 أكتوبر 2016.
- ✓ سقوط نظام القذافي أدى بليبيا إلى الدخول في مرحلة فراغ و تخبط كان لقانون العزل السياسي دور كبير في عرقلة مشوار التحول الديمقراطي في ليبيا.
- ✓ كثيرة هي التحديات التي تعرقل السير الصحيح لمسار التحول الديمقراطي سواء تلك التحديات السياسية و عدم و جود اتفاق بين الفرقاء لتشكيل حكومة توافقية أو تلك التحديات الأمنية المتمثلة في خطر الجماعات الإرهابية و انتشار الأسلحة ، إضافة إلى التحديات التي تأتي من خارج ليبيا .

الخاتمة

تواجه الدولة في ليبيا العديد من التحديات الداخلية والخارجية التي تجعلها على محك الاستمرارية أو الاندثار، فبعد التغيرات التي حدثت بعد ثورة 17فيفري 2011 و إنهيار نظام العقيد القذافي الذي عمر لأكثر من 42 سنة بدأت تتجلى في أفق الدولة الكثير من الأخطار تنهد وجودها واستقرارها، بعضها قادم من بيئتها الخارجية والبعض الآخر بفعل عوامل داخلية .

- وقد كشفت ثورة فيفري عن هشاشة تكوين الدولة في ليبيا وعدم جاهزية المجتمع الليبي لمرحلة ما بعد الثورة لإحلال نظم ديمقراطية محل النظم الساقطة وهذا راجع بالأساس لفترة حكم العقيد معمر القذافي،مما فتح أبوابا جديدة من الصراع على السلطة لا تقوده النخب السياسية والاجتماعية وإ نما انخرطت فيه الولاءات التقليدية والدينية بزعاماتها التي لا تتقن لغة بناء الدولة الحديثة وإ نما تنتصر للموروث الذي تنبثق منه.
- يعتبر الاستقرار السياسي عاملا حاسما في تكريس ثقافة الدولة والشعور بالمواطنة وهذا لن يتأتى إلا بمصالحة سياسية ونبذ سياسة الإقصاء التي تتبعها جهات القرار الحالية في ليبيا حيث يعتبر قانون العزل السياسي احد أهم المعيقات للمصالحة وطنية شاملة تجمع كل أبناء الشعب الليبي دون استثناء وذلك لكون هذا القانون أطاح بأصحاب الخبرة من السياسيين والعسكريين والذين تولوا مناصب سامية في فترة حكم القذافي وهو ما جعل المهمة صعبة أمام صناع القرار الحالين في سدة الحكم والتي تسير مختلف مؤسسات الدولة وعمل على إضعافها بالنظر لعدم خبرتها.
- هذا بالإضافة إلى عدم التوافق بين الفرقاء اللبيبين لإيجاد حل سياسي و تشكيل حكومة توافقية لوجود أطراف لم تقبل بهذا الاتفاق و تعمل الآن على التشويش عليه وما يزيد في خطورة هذا الأمر ارتباط هذه القوى بأطراف إقليمية وأخرى دولية لها مصالح متفرقة في ليبيا مما يجعل الأخيرة مسرحا لتطاحن قوى دولية " الولايات المتحدة فرنسا روسيا الإمارات قطر مصر "وهو ما من شأنه إفشال كل المساعي الرامية لتحقيق المصالحة الوطنية و إعادة الأمور إلى مجاريها .

- الطرف الثاني في تأزم الوضع في ليبيا "**غياب الأمن وانتشار الأسلحة والمليشيات**" والتي كان لها اليد العليا في وصول ليبيا إلى ما هي عليه سوءا من الجانب الاقتصادي من خلال سيطرة المليشيات على آبار النفط وكذا ترهيب المستثمرين ، أو من الجانب الاجتماعي كون الأسلحة المنتشرة تتسبب بنزوح العديد من الأفراد داخل المجتمع الليبي سوءا كان هذا النزوح نزوح داخلي أو خارجي هذا من جهة أما من جهة أخرى أدى انتشار الأسلحة إلى تنامي الصراعات بين مختلف القبائل والتي أخذت بالثائر وتصفية حسابات الماضي بطريقة مباشرة دون الرجوع إلى السلطة المكلفة بتطبيق العدالة ،هذا ما من شأنه تهديد التلاحم في ليبيا و قد يؤدي بها إلى حرب أهلية.

وعليه وفي ظل المعطيات التي تم التطرق إليها فان الحل الأمثل لخروج ليبيا من هاته الدوامة التي تتخبط فيها يكمن في:

- ✓ إلغاء قانون العزل وإعادة الكوادر التي ثبت عدم ارتباطها بجرائم اتجاه الشعب الليبي تحقيقا لعدالة انتقالية حقيقية خاصة في هذه المرحلة الحرجة سياسيا هذا من جهة، و كذا عقد اتفاقات أخرى بين الأطراف المتنازعة على السلطة و هذا من أجل الخروج بحل يرضي كامل أطراف هذا الصراع.
- ✓ الإصرار على الحل التوافقي الذي نراه جديرا ببناء دولة ديمقراطية توافقية، يمكن من بناء دولة أمة على المدى الطويل بتكريس معايير جديدة للمواطنة وإحلال تكوينات المجتمع المدني الإحداثية والقطاعية، لتحويل إهتمام الناس عن النزاعات القبلية والطائفية إلى مجالات حياتية مختلفة، تصنع قواسم مشتركة بين أفراد المجتمع وتصهرهم في هياكل وتكوينات المجتمع المختلفة.

قائمة المراجع

❖ **الكتب:**

1. إبراهيم عبد العزيز شيحا ،**النظم السياسية : الدول و الحكومات** . الإسكندرية : منشأة المعارف للتوزيع ، 2006.

2. إبراهيم فتحي عميش، **التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا.** القاهرة: برنيق للطباعة والترجمة والنشر، 2008.

3. أندريه هوريو، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، تر: علي مقلد، بيروت، الأهلية للنشر والتوزيع، ج1، 1974.

4. حسن مصطفى البحري، **النظم السياسية** ، دمشق : كلية الحقوق ، [د.ت.ن]

5. حسني بوديار، **الوجيز في القانون الدستوري** . عنابة : دار العلوم للنشر و التوزيع ، 2003

6. رمزي الشاعر، **الايديولوجية وأثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة**، القاهرة: مطبعة عين شمس، 1979.

7. سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر** . القاهرة : دار النهضة العربية ، 1998.

8. عبد الغني بسيوني عبد الله، **النظم السياسية** . بيروت : الدار الجامعية للطباعة و النشر ، 2000

9. محسن خليل، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، الاسكندرية: منشأة المعارف، ط2، 1971.

10. محمد محمد اسماعيل، **عمر المختار**. القاهرة: مكتبة القران، 1992.

11. محمد نصر مهنا، **الدولة والنظم السياسية المقارنة**، الاسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر، 2011.

12. مصطفى أبو زيد فهمي ،**مبادئ الأنظمة السياسية** . الإسكندرية : منشأة المعارف، 1971.

13. نعمان أحمد الخطيب ،**الوجيز في النظم السياسية** . عمان : دار الثقافة للنشر و التوزيع ،2011.

14. هظال أحمد رشيد ، وآخرون، **دراسات موجزة عن مفهوم الدولة و أنواعها وأنواع السلطات العامة** .القاهرة : مطبعة زانا ، 2006.

15. عصام سليمان، **مدخل إلى علم السياسة**، ط 2، بيروت: دار نضال للطباعة والنشر، 1979.

❖ **المجلات والدوريات**

1. أحمد يوسف أحمد ، "الربيع العربي و الإتحادالغاربي" ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد 397 ، مارس 2012

2. زهير حامدي ، " ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات و المآلات "، **مجلة السياسة العربية** ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، العدد 7 ، 2014 .

3. طلال ياسين العيسى، "السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر: دراسة في مدى تدويل السيادة في العصر الحاضر" **مجلة الجامعة:** دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، المجلد 26، 2010

4. محمود جبريل، "ليبيا إلى أين"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 399 ، ماي 2012 .

❖ **التقارير:**

1. **أزمة الحوار الليبي في مسودة الإتفاق الخامسة** ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2015

2. بول سالم ، أماندا كادليك ، **تحديات العملية الإنتقالية في ليبيا** : مركز كارنيغي للشرق الأوسط ، 2012 .

3. كريستوفر سيفيس، جوفري مارتيني، **ليبيا بعد القذافي: الدروس و الأثار المستقبلية**، تر: ادريس محمد علي القناوي، مؤسسة راند، 2013.

4. منظمة العفو الدولية ، **المعركة على ليبيا** ، ماي2011.

5. إبراهيم شرقية ، إعادة إعمار ليبيا : **تحقيق الإستقرار من خلال المصالحة الوطنية** ، الدوحة : مركز بروكنجر ، العدد 9 ، 2013.

❖ **الدراسات غير منشورة**

1. بلوطي العمري ، "أثر المذاهب السياسية في تحديد وظيفة الدولة ومدى انعكاسها على الحقوق والحريات العامة".**رسالة ماجستير** ،(جامعة الحاج لخضر،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم الحقوق، 2006-2007).

2. زردومي علاء الدين، "التدخل الاجنبي ودوره في اسقاط نظام القذافي". **رسالة ماجستير**، (جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم العلوم السياسية ، 2012-2013).

3. عبد الرزاق علي الرجيبي ، "السكان والتنمية البشرية في ليبيا 1954-2004 ". **أطروحة دكتوراه** ، (جامعة منتوري قسنطينة ، كلية علوم الأرض و التهيئة العمرانية 2005-2006) .

4. نزاري صفية، "الأمن الثقافي لمنطقة المغرب العربي في ظل تنامي العولمة: دراسة مقارنة لحالات: الجزائر، تونس، المغرب"، **رسالة ماجستير**، (جامعة الحاج لخضر باتنة، قسم العلوم السياسية، 2011/2010).

❖ **المواقع الكترونية**

1. بطاقة لتعريف ليبيا متحصل عليه :

http://elaph.com/Web/news/2011/10/690474.html بتاريخ : 18 ماي 2016 .

2. عبد المعتز علي عبد المالك، مذكرة في مادة التاريخ،[د ب ن] ،[د د ن] ،2015 .متحصل عليه من : https://pre.liel.ly/?p=273 بتاريخ : 2016/04/17 .

3. مسعود محمد أعواج، عمر علي أمبيرسن، وآخرون، تاريخ ليبيا في العصر الحديث، مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية ، ليبيا ، 2012 . متحصل عليه:

http://www.edu.gov.ly/filepdf/The%20history%20of%20Libya%20in%20the%20modern%20era%20of%20the%20sixth%20grade.pdf بتاريخ 2016/04/17

4. فتحي أبو القاسم الغماري، ملخص تاريخ ليبيا للفترة ما بين حوالي 1000 سنة قبل الميلاد إلى وقت إعلان الاستقلال متحصل عليه : http://proffathi.blogspot.com/2013/11/v-behaviorurldefaultvmlo.html بتاريخ :2016/05/3.

5. علاء الدين زردومي، سقوط جماهيرية القذافي بين حراك الداخل وتدخل الخارج، متحصل عليه :

http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&viearticle&id=303:-libyajamahyria-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7#.VyL6l-SdW2k بتاريخ : 2016/05/03

6. عزة كامل المقهور ،المرحلة الإنتقالية في ليبيا إلى أين .متحصل عليه :

http://www.arab-reform.net/ar/المرحلة-الانتقالية-في-ليبيا-إلى-أين؟/ بتاريخ : 2016/05/02 .

7. قانون العزل في ليبيا متحصل عليه :

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/3/10/قانون-العزل-السياسي-في-ليبياورقة-بحثية-بعنوان-ليبيا-الصراع-المسلح بتاريخ 2016/05/10 .

8. ليبيا الصراع المسلح وآفاق الحل السياسي ، مركز الدراسات الإستراتيجية و الدبلوماسية متحصل عليه : http://www.csds-center.com بتاريخ: 10/05/ 2016 .

9. عامر راشد ، تصحيح مسار المرحلة الإنتقالية .

متحصل عليه anbamoscow.com/thoughs/20121001/37719446

10. .أحمد صلاح الدين ،لسبيا كيف كانت وكيف أصبحت بعد مقتل القذافي. متحصل عليه من :

http://arabic.sputniknews.com/analysis/20151203/1016601824.html

بتاريخ : 2016/04/24 .

11. الاقتصاد الليبي عقب ثورة فبراير: مؤشرات الانهيار وآمال العودة متحصل عليه : **الاقتصاد-الليبي/الاقتصاد-الليبي-عقب-ثورة-فبراير-مؤشرات-الانهيار-وآمال-العودة/ https://www.noonpost.net بتاريخ :**

. 2016/05/18

12. الحسن عاشي ، ليبيا : التحديات الإقتصادية بعد الثورة متحصل عليه : http://carnegie-mec.org/publications/?fa=45663 بتاريخ :2016/05/18 .

13. الاقتصاد الليبي عقب ثورة فبراير: مؤشرات الانهيار وآمال العودة

https://www.noonpost.net/الاقتصاد-الليبي/الاقتصاد-الليبي-عقب-ثورة-فبراير-مؤشرات-الانهيار-وآمال-العودة

بتاريخ :

14. سيناريوهات التدخل العسكري في ليبيا : ساعة الصفر للعملية الكبيرة. متحصل عليه:

http://www.alaraby.co.uk/politics/2016/1/10/سيناريوهات-التدخل-العسكري-في-ليبيا-ساعة-الصفر-للعملية-الكبير

بتاريخ : 2016/05/03.

15. ابراهيم منشاوي ،الدولة في ليبيا في ظل تنامي خريطة الجماعات المسلحة.متحصل عليه :

http://www.acrseg.org/6890

بتاريخ : 2016/05/03

16. عبد العزيز محمد العجمي ، السيناريوهات المستقبلية للثورة الليبية متحصل عليه :

http://www.sabr.cc/m/inner.aspx?id=10453

بتاريخ :2016/05/03 .

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة	**1**
الفصل الأول:الإطارالمفاهيمي و النظري للدراسة	**6**
المبحث الأول: مفهوم الدولة	**7**
المطلب الأول: تعريف الدولة	8
المطلب الثاني : أركان الدولة	10
المطلب الثالث : خصائص الدولة	16
المبحث الثاني : النظريات المفسرة لنشأة الدولة	**22**
المطلب الأول : النظريات التقليدية	**22**
المطلب الثاني: النظرية الحديثة	**26**
المطلب الثالث: الدولة في عصر العولمة	**32**
الفصل الثاني: أزمة بناء الدولة في ليبيا و التحديات التي تواجهها	36
المبحث الأول: تاريخية الدولة الليبية وظروف نشأتها	**37**
المطلب الأول: بطاقة فنية عن ليبيا	**38**
المطلب الثاني: مرحلة الاستعمار	**38**
المطلب الثالث: دولة ما بعد الاستعمار (الدولة الملكية)	**43**
المطلب الثالث: الجماهيرية ونظام حكم القذافي	**45**
المبحث الثاني: سياقات ثورة 17 فيفري وأزمة إنهيار الدولة	**48**
المطلب الاول:كرونولوجيا تطور الازمة في ليبيا.	**48**
المطلب الثاني: المرحلة الإنتقالية	**52**
المبحث الثالث : التحديات البنيوية لقيام الدولة الليبية و سيناريوهات المستقبل .	**59**
المطلب الأول : التحديات السياسية و الأمنية	**59**
المطلب الثاني: التحديات الإقتصادية و الإجتماعية	**64**
المطلب الثالث : التحديات الخارجية	**69**
المطلب الرابع: السيناريوهات المستقبلية	**72**
الخـــاتمة	**78**

قائمةالأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الإنتعاش وتراجع الإنتاج اليومي للنفط في ليبيا في الفترة 2010– 2013	65

سعت هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية التي مفادها : ما أهم التحديات التي تواجه إعادة بناء الدولة في ليبيا؟ وإجابة على هذا التساؤل قسمت الدراسة إلى:فصلين فصل نظري تناولنا فيه الجانب المفاهيمي والنظري للدولة وعملنا على فك كل الارتباطات المفاهيمية وإزالة الغموض في شقه بينما تناولنا في الشق الثاني منه مسحاً نظريا لأهم النظريات والمقاربات التي تفسر نشأة الدولة أما الفصل الثاني فيعالج إشكالية البناء الدولاتي في ليبيا من مرحلة نشوء الدولة اللبيبة الحديثة (دولة ما بعد الاستعمار وإلى غاية سقوط نظام معمر القذافي) وأهم تحديات والمعيقات التي واجهتها لاسيما بعد ثورة فيفري 2011.

لتنتهي الدراسة بوصف أهم الآليات الكفيلة لتجاوز المرحلة الانتقالية بسلام وتثبت معالم الدولة الليبية لما بعد ألقذافي واضعين في الأخير أهم السيناريوهات الممكنة والمحتملة في حالة نجاح أو فشل المرحلة الانتقالية.

Résumé de l'étude

Cette étude a cherché à répondre à la problématique : Quels sont les principaux défis pour reconstruire l'État en Libye? » . Et pour répondre à cette question, l'étude a été divisée en deux chapitres : un chapitre théorique dans lequel nous avons étudié le coté conceptuel et théorique de l'Etat et nous avons opter pour décoder tous les liens conceptuels et de supprimer toute ambiguïté dans une partie. Alors que nous avons entamé dans la deuxième partie du chapitre une synthèse sur les principales théories et approches qui expliquent la formation de l'État.

Concernant le deuxième chapitre, il étudie la problématique de la construction étatique en Libye, depuis l'étape de la formation du moderne état Lybien (postcolonial État jusqu'à la chute du régime de Muammar Gaddafi) et les plus importants défis rencontrés, surtout après la révolution de février 2011.

En terminant l'étude par une description des mécanismes les plus importants pour dépasser paisiblement une étape de transition et définir les paramètres de l'Etat libyen après Kadhafi en mettant enfin les plus importants scénarios possibles en cas de succès ou d'échec de l'étape de la transition.